الفصل الرابع

اليهود والنصارى

إن أكبر فرق بين الإمبراطورية الإسلامية وبين أوروبا التي كانت كلها على المسيحية في العصور الوسطى وجودُ عدد هائل من أهل الديانات الأخرى بين المسلمين ، وأولئك هم « أهل الذمة » الذين كان وجودهم من أول الأمر حائلا بين شعوب الإسلام و بين تكوين وحدة سياسية . وقد ظلت كنائس اليهود والنصارى وأديرتهم أجزاء غريبة ، واستند أهل الذمة إلى ما كان بينهم و بين المسلمين من عهود وما مُنحوه من حقوق فلم يرضوا بالاندماج في المسلمين ؛ وقد حرص اليهود والنصارى على أن تظل « دار الإسلام » دائماً غير تامة التكوين ، حتى إن المسلمين ظلوا دائماً يشعرون أنهم أجانب منتصرون لا أهل وطن ، وحتى إن الفكرة الإقطاعية لم تمت ؛ بل كان وجود النصارى بين المسلمين سبباً لظهور مبادئ التسامح التي ينادي بها المصلحون المحدثون . وكانت الحاجة إلى المعيشة المشتركة وما ينبغي أن يكون فيها من وفاق مما أوجد من أول الأمر نوعاً من التسامح الذي لم يكن معروفاً في أوروبا في العصور الوسطى ؛ ومظاهر هذا التسامح نشوء علم مقارنة الأديان ، أي دراسة الملل والنحل على اختلافها ، والإقبالُ على هذا العلم بشغف عظيم .

وكان تغيير الدين لا يجوز إلا إذا كان دخولاً في الإسلام ؛ فكانت الطوائف الدينية منفصلة بعضها عن بعض تمام الانفصال ، وكان المسلم إذا ارتد

عن الإسلام عوقب بالقتل ، كما أن قانون الدولة البوزنطية كان يقضي بقتل المسيحي إذا هو غيّر دينه(١) .

---

(١) ولا بد أن يكون قد سرى هذا التشريع محاولاتٌ إلى الارتداد عن الإسلام ، وقد حدث في أوائل عهد الفاطميين أنه : « رفع إلى محمد بن النعمان القاضي (٥ ٢ ٤ هـ — ٣٨٩ هـ) أن نصرانيا أسلم ، ثم ارتد ، وقد حاور التابعين ، فاستتيب فأبى ، وأنهى أمره إلى العزيز ، فسلمه لوالي الشرطة ، وأرسل إلى القاضي أن يرسل أربعة من الشهود يستتيبوه ، فإن تاب ضمن له عنه مائة دينار ، وإن أصر فليقتل ؛ فعرض عليه الإسلام فأبى ، فقتل ، ثم أمر بتغريقه في النيل » (ملحق أخبار القضاة للكندي طبعة Guest ، ليدن ١٩١٢ ص ٥٩٣) ؛ وقد حدث في بلدة سروج بالعراق في القرن الثالث الهجري أن رجلا من المتشددين في الإسلام عذب نصارى ارتدوا بعد إسلامهم بصروف العذاب ليعيدهم إلى الإسلام ، فأمر به القاضي فضُرب وسجن (Michael Syrus, S. 535) ، ويقول أبو العلاء المعري (المتوفى عام ٤٤٩ هـ — ١٠٥٧ م) :

وقد أسلم الرجلُ النصران مرتغباً ... وليس ذلك من حب لإسلام
أو شاء تزويج مثل الظبي معلقةٍ ... للناظرين بأسوار وعلام

(اللزوميات طبعة بمباي ص ٢٥٠) .

ومن كبار رجال الدين المسيحيين من دخل الإسلام ، فصبّ عليه مؤرخو الكنيسة لعنتهم ؛ ففي أواخر القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) اتهم رئيس الأساقفة النسطوريين بمدينة مرو باللواط اتهاما علنيا ، فاعتنق الإسلام ؛ وكان يحط من شأن المسيحيين لدى البلاط (Barhebraeus, Chron. Eccles. III, 171 ff.) ؛ وحوالي عام ٣٦٠ هـ — ٩٨٠ م اعتنق أسقف أذربيجان الإسلام بعد أن قُبض عليه يزني بامرأة مسلمة (نفس المصدر ص ٢٤٧) ، وفي سنة ٤٠٧ هـ — ١٠١٦ م هدد رئيس أساقفة مدينة تكريت بالخلع بسبب ارتكابه الزنا ، فدخل الإسلام وتسمى بأبي مسلم ، وتزوج كثيراً من النساء ؛ ويحكي المؤرخون المسيحيون مسرورين أنه لم ينل من التشريف عند الخلفاء ما كان يناله وهو رئيس لأبناء دينه ، وأنه في آخر حياته كان يعيش من التكفف (Elias Nisibenus. S. 226, Barhebr. Chron Eccles. III, 287 ff) ؛ وكذلك في الأندلس خلع أحد الأساقفة الكبار ، وهو صموئيل أسقف مدينة البيرا Elvira لسوء سيرته ، فاعتنق الإسلام (Graf Baudissin, Eulogius Und alvar, 1872, S. 162) . ولقد مثل أبو العيناء بمثل فريد في بابه في القرن الثالث الهجري ، وذلك أنه استأذن يوماً على الوزير صاعد بن مخلد ، فقال له الحاجب : الوزير مشغول ، فانتظر ؛ فلما أبطأ إذنه قال للحاجب : ما صنع الوزير ؟ قال : يصلي ، قال : صدقت ، لكل جديد لذة ؛ يعيّره بأنه حديث عهد بالإسلام (مروج الذهب المسعودي ج ٨ ص ١٢٢ — ١٢٣) .

ولم يكن ثَمَّ تزاوجٌ بين المسلمين وغير المسلمين ، وذلك لأن القانون المسيحى لم يكن يجيز للمرأة النصرانية أن تتزوج بغير نصرانى ، لئلا تنتقل هى وأولادها إلى غير المذهب ، ولا كان يجوز للنصرانى بحسب قانون الكنيسة أن يتزوج بغير نصرانية إلا رجاء إدخالها هى وأولادها فى النصرانية[١] .

أما زواج المسيحى من مسلمة فكان مستحيلا . على أنه كان فى الدولة الإسلامية ما يضمن لكل ديانة من ديانات أهل الذمة كيانَها الخاص ، فكان لا يجوز المسيحى أن يتهوّد ، ولا لليهودى أن يتنصر ؛ ولا يكون تغيير الدين إلا إذا كان ذلك دخولاً فى الإسلام ؛ ولم يكن النصرانىُّ يرث اليهودىَّ ولا العكس ، كما لم يكن اليهودىُّ أو النصرانىُّ يرث المسلمَ ولا المسلمُ غيرَ المسلم يهودياً كان أو نصرانياً[٢] . وقد أصدر الخليفة المقتدر فى سنة ٣١١ هـ — ٩٢٣ م كتاباً فى المواريث أمر فيه بأن « تُرَدَّ تركة من مات من أهل الذمة ، ولم يخلف وارثاً ، على أهل ملّته » ، على حين أن تركة المسلم كانت تَرَدّ إلى بيت المال[٣] .

وفى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى صدر منشور كُتِب للصابئين من

---

(١) Sachau : Syriche Rechtsbücher, II, S. 75, 170, 192.

(٢) كتاب الخراج وصنعة الكتاب لقدامة بن جعفر ، مخطوط رقم ٥٩٠٧ بالمكتبة الأهلية بباريس ص ١٣ ب ، حيث ورد فى عهد لقاض بولاية الحكم ألا يورّث أهلَ ملتين .

(٣) كتاب الوزراء ص ٢٤٨ ؛ [ويظهر أن الحال كانت قبل عهد المقتدر فيما يتعلق بالمسلمين أن تردّ تركة من لا وارث له إلى بيت المال ، وكذلك ما يفضل عن السهام المفروضة فى القرآن ، إن لم يكن المتوفى عصبة تحوز باقى ميراثه ؛ وكان لذلك عمال يسمون عمال المواريث ، وقد اشتطوا حتى شكى منهم الناس . والمفهوم من نص كتاب المقتدر أنه أمر بصرف عمال المواريث فى سائر النواحى ، وأمر برد ما يفضل من السهام المفروضة على أصحاب السهام من القرابة وبحمل تركة من يتوفى ، ولا عصبة له ، لذوى رحمه ، إن لم يكن له وارث سواهم ؛ وهذا رأى عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم . على أن الكتاب لم يعرض لتركة المسلم الذى يموت ولا يكون له وارث ولا رحم — المترجم] .

أمير المؤمنين ، أمَرَ فيه ، إلى جانب صيانتهم وحراستهم والذبّ عن حريمهم ورفع الظلم عنهم ونحو ذلك ، بالتخلية بينهم و بين مواريثهم ، وتَرْك مداخلتهم ومشاركتهم فيها ، لأن أمير المؤمنين يرى فى مواريث الصابئين وغيرهم من المخالفين رَأْيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ يقول فى الأثر الثابت عنه : « لا يتوارث أهلُ مِلَّتَيْن »[1] .

وفى أثناء القرن الرابع الهجرى اعتُرِف للمجوس بأنهم أهل ذمّة ، إلى جانب اليهود والنصارى ؛ وكان لهم ، كاليهود والنصارى ، رئيسٌ يمثلهم فى قصر الخلافة وعند الحكومة ؛ ولكن كان بين هذه الطوائف الثلاث فروق ؛ فأما اليهود فإنهم استطاعوا أن يستنفذوا مركزهم السياسى من خلال الاتحاد المفكك الذى كان للامبراطورية البابلية رغم ما تعرضوا له من مخاطر وتقلُّبات ؛ وأما المجوس فهم بقية لعدو باسل مستقل لم يتمّ التغلب عليه فى مواطنه البعيدة المنال ؛ أما النصارى فقد كانوا من قبل يخضعون لحكم الساسانيين على ما يشبه حال أهل الذمة ، وكانت الظروف التى عاشوا فيها أقسى عليهم من غيرهم وأقل حفظاً لمصالحهم من اليهود أو من شعوب الولايات التى أُخذت من الروم[2] ؛ « وكانت الرياسة فى المجوس واليهود وراثية ، وكان يلقب رؤساؤهم بلقب المُلْك ، وكانوا يدفعون الضرائب لرؤسائهم ، خلافاً لما كان الحال عليه بالنسبة للنصارى »[3] ، وقد قال بطريرك اليعاقبة فى مجلس له مع الخليفة : إن رؤساء المجوس واليهود حكام دنيويون ، وإنه هو رئيس روحى ، ولا يستطيع إلا فرض

---

(١) رسائل الصابى مخطوط رقم ٧٦٦ بمكتبة ليدن بهولنده ص ٢١١ ا — ب .

(٢) Nöldeke : Tabariübersetzung, S. 68. Anm. .

(٣) Michael Syrus. ed. Chabot, S. 519. ؛ وكان أهل الذمة فى الموصل يدفع كل واحد منهم ديناراً ؛ وكان نصف ما يحصل من اليهود يعطى لرئيسهم ونصفه الآخر للحكومة (R. Petachjā, S. 276) .

العقوبة الروحية ، كانت بحكم بإزالة القسس والأساقفة عن مناصبهم أو بمنع العلمانيين من حضور البيعة[١] . وصار الجاثليق النسطوري ، رئيس المسيحيين الشرقيين ، بعد أن انتقل مركز الدولة الإسلامية إلى الشرق ، هو الرئيس الأكبر للنصرانية ، وكانت تنتخبه الكنيسة ويصادق الخليفة على انتخابه ، ويكتب له عهداً كما يكتب لكبار العمال والمتصرفين ، وقد وَرَدَ في نسخة عهد الجاثليق عام ٥٣٣هـ — ١١٣٩ م[٢] ، « ولما أُنْهِيَتْ حالك إلى أمير المؤمنين ، وأنك أمثَلُ أهل ملّتك طريقةً ، وأقربهم إلى الصلاح مذهباً ... وحضر جماعةٌ من النصارى الذين يُرجع إليهم في استعلام سيرة أمثالك ... فاتفقوا باجتماع من آرائهم وأهوائهم على اختيارك لرياستهم ومراعاة شؤونهم وتدبير وقوفهم والتسوية في عدل الوساطة بينهم ، قويّهم وضعيفهم ، وسألوا أيضاً نَصْبَك عليهم بالإذن الذي به تثبت قواعده ... وبرز الإذن الإمامي الأشرف لا زالت أوامرُه معضودةً بالتوفيق بترتيبك جاثليقاً لنسطوريي النصارى بمدينة السلام ومن تضمنته ديار الإسلام وزعيماً لهم ومن عداهم من الروم واليعاقبة والملَكيّة في جميع البلاد وكل حاضر في هذه الطوائف وبادٍ وانفرادك عن كافة أهل ملتك بتقمص أهبة الجثلقة المتعارفة في أماكن صلواتكم ومجامع عباداتكم غيرَ مشارك في هذا الإنسان ولا مفسح في التحلّي به لمطران أو أسقف أو شماس[٣] حطاً لهم عن رتبتك ووقوفاً بهم

---

(١) Dionys von Tellmachre, ed. Chabot, 148, Barhebraeus, Chronicon ecclesiasticum, ed. Abbeloos et Lamy 1,372

(٢) نقلا عن تذكرة ابن حمدون التي نشرها أمدروز .Amedroz JRAS, 1908, 467 ff.

(٣) كانت علامة الجاثليق ، كما يقول الجاحظ ، برطلة وعصا (وأصل البرطلة آتية من الكلمة اليونانية hyperbole — انظر البيان والتبيين طبعة مصر ١٣١٢ هـ ج ٢ ص ٧٦) على أنه يحكى عن أحد أصحاب الضياع المسلمين في القرن الثالث الهجري أنه كان يضرب على ضياعه ويلي رأسه برطلة خوص ، انظر كتاب المحاسن والمساوى للبيهقي ؛ الطبعة الأوروبية التي نشرها (Friedrich Schwally) عام ١٩٠٠ — ١٩٠١ ص ٦٦٠ .

دون محلك ؛ وإن ولج أحد فى باب المجادلة ... وأبى النزول على حكمك ... كانت العقوبة به حاقة حتى تبتذل قناته ... وأمر بحملك على مقتضى الأمثلة الإمامية فى حق من تقدمك من الجثالقة ... والحياطة لك ولأهل ملتك فى الأنفس والأموال والحراسة الكافة بصلاح الأحوال واتباع العادة المستمرة فى موارات أمواتكم وحماية بِيَعِكم ودياراتكم ... وأن يُقتَصَر فى استيفاء الجزية على تنارلها من العقلاء والواجدين من رجالكم[1] ، دون النساء ومن لم يبلغ الحُلُم من أطفالكم ، ويكون استيفاؤها نوبةً واحدة فى كل سنة من غير عدول فى قبضها عن قبضة الشرع المستحسنة ، وفَسّح (هكذا فى النص) فى أن تتوسط طوائف النصارى فى محاكماتها فتأخذ النصفَ من القوىّ المستضعف » .

وكذلك كان يُكتب لبطاريق اليعاقبة عهدٌ ، فكان لا بد له أن يذهب إلى قصر الخلافة عند تنصيب كل خليفة جديد[2] . ولكن الخليفة منعه حوالى عام ٣٠٠ هـ — ٩١٢ م من أن يتخذ بغداد مقرًّا له[3] . وكان لنصارى النوبيين دون سائر النصارى مركزٌ خاص ممتاز فى المملكة الإسلامية ، فكانوا يدفعون الضرائب لملكهم ، وكان للضرائب عامل من قِبَله فى بلاد الإسلام ، وقد حدث أن واحداً منهم اعتنق الإسلام ، وكان ابن ملك النوبة ببغداد زائراً ، فأمر باعتقاله وغلّه بالقيود[4] .

ولا يتكلم المؤرخون المسلمون كثيراً عن رئيس اليهود ؛ ويقول مؤرخو

---

(١) إن تخمين آمدروز لا ضرورة له ، فإن الجاثليق لم يكن يقبض الجزية بل الذى كان يقبضها عامل الخراج مع ١

(٢) Michael Syrus, S. 519

(٣) Barhebraeus, Chron. Eccles. III, 275, Anm. 1.

(٤) نفس المصدر ج ١ ص ٣٨٤ ، و Michael Syrus, S. 532.

اليهود إنه عانى فى القرن الرابع أياما شديدة[١] ؛ وقد تكلم عنه بنيامين (Benjamin von Tudela) و بتاحيا (Petachjâ von Regensburg) فى القرن السادس الهجرى . وقد كان انقسام الإسلام إلى خلافة ببغداد وأخرى بالقاهرة مما أثر فى تنظيم المجتمع اليهودى ، ولذلك نجد ببغداد رأس الجالوت الذى لقبه المسلمون بسيدنا ، ولكن كلمته كانت لا تسرى إلا شرقى الفرات[٢] ؛ ونجد فى القاهرة رئيساً آخر يُلقَّب سر هساريم (أى أمير الأمراء) ، وكان يعيّن أحبارَ اليهود فى الشام ومصر ، أى فى حدود مملكة الفاطميين[٣] . ولا بد أن يكون الفاطميون قد تكلّفوا إيجاد هذه الطائفة الخاصة من الأمراء (ناجيد — أمير) بالقاهرة رغبة منهم فى معارضة كل ما هو بغدادى ؛ فعندنا من القرن الثانى عشر الميلادى ، أى بعد سقوط دولة الفاطميين مباشرة ، كتابٌ لرئيس الطائفة اليهودية بمصر موجَّه إلى بغداد يشكو فيه من إمام غير مقبول أُرسل من بغداد[٤] ؛ ويقدّر رِبِّى بنيامين (وهو رحالة سافر عام ١١٦٥ م) اليهود الذين فى المملكة الإسلامية — بعد صرف النظر عن المغرب — بنحو ثلاثمائة ألف يهودى ، على حين أن ربّى بتاحيا — وقد سافر بعد صاحبه بعشرين عاما — يقدر أن عدد

---

(١) H. Graetz, Geschichte der Juden, V, 4. Aufl. S. 276 ff. . وفيما يتعلق بالمراجع العربية التى تكلمت عن رأس الجالوت انظر : Goldziber : Revue des études juives, VIII, 121 ff. ؛ وقد نقل جولدزيهر عن مؤلف عربى مجهول : والجالوت رئيسهم ، ويزعم عامتهم أنه لا يرأس [حتى يكون طويل الباع] حتى تكون أنامل يديه تبلغ ركبتيه ، انظر أيضاً مفاتيح العلوم لأبى عبد الله الخوارزمى طبعة ليدن ١٨٩٥ ص ٣٥ . انظر دمشق « الأشراف » ..

(٢) Benjamin, S. 61 . وعند بتاحيا أن أمره نافذ فى دمشق ومكة .

(٣) Benjamin, S. 98.

(٤) Mitteil. Samml. Erzh. Rainer, V, 130.

اليهود فى العراق وحدها يبلغ ستمائة ألف[1] . ولا تنطبق هذه الأرقام على الشام فى القرن الرابع الهجرى لأن السياسة التى جرى عليها قواد الصليبين إزاء اليهود كادت تفنى الطائفة الإسرائيلية ؛ ويقدّر بنيامين عددَ سكان الحى الخاص باليهود فى القدس بأربعة أنفس[2] ؛ ولم يجد بتاحيا هناك إلا شخصاً واحداً . ويقول بايلومارسيليوس جورجيوس (Bailo Marsilius Georgius) فى خبر يرجع تاريخه إلى اكتوبر ١٢٤٣ م إنه لم يكن فى الحى الخاص بالبندقيين فى صور إلا تسعة من شبان اليهود[3] . أما بنيامين فيقول إنه كان يسكن دمشق ثلاثة آلاف يهودى تحت حكم المسلمين — وعند بتاحيا عشرة آلاف — وفى حلب خمسة آلاف يهودى . أما على نهرى دجلة والفرات فكان اليهود مجتمعين بكثرة كما كانوا بألمانيا فى ذلك الوقت على نهرى الرين والموزل . وقد كانوا كثيرين على نهر دجلة بنوع خاص ، يقول ربّى بتاحيا[4] : « وثَمّ يهودٌ فى جميع المدن والقرى التى بين نينوى ودجلة » . وكان فى جزيرة ابن عمر أربعة آلاف ، وفى الموصل سبعة آلاف (وعند بتاحيا ستة آلاف) ، وفى مدينة حربة بأقصى الشمال فى العراق خمسة عشر ألفا ؛ وفى عكبرى وواسط عشرة آلاف ، ولكن من العجيب أنه لم يكن يوجد ببغداد إلا ألف يهودى[5] ؛ وكانت المدن التى بها يهود كثيرون على الفرات هى مدينة الحلّة ،

(١) Petachjä, S. 289.

(٢) ويُذكر أن عددهم مائتان ، وذلك فى مخطوط واحد .

(٣) Tafel und Thomas, Urkunden zur älteren Handels-und Staatsgeschichte der Republik Venedig Wien, 1856, II, S. 359.

(٤) ص ٢٧٩ .

(٥) Benjamin S. 19 ، وكذلك Petachjä, S. 280 . ويقال إن بها اليوم أكثر من أربعين ألف يهودى ، لهم إحدى وعشرون بيعة ؛ انظر كتاب Obermeyer, Modernes Judentum, Wien, 1907. S. 23 ، وفى الطبعة الأخيرة لكتاب بنيامين أربعون ألفاً ، وهذا لا ... مع ما يقوله بتاحيا ، ولا مع ما كان يتحصل من الجزية (انظر ص ٩١) .

وكان بها عشرة آلاف ، والكوفة ، وكان بها سبعة آلاف ، والبصرة وكان بها ألفان ، وفى أوائل القرن الرابع الهجرى كان اليهود هم أكثر أهل مدينتى سورا ونهر ملك من بين أجزاء العراق الأخرى[1] . وكلما تقدمنا شرقا زاد عدد اليهود ، فكان بهمذان ثلاثون ألفاً ، وبأصفهان خمسة عشر ألفاً ، وبشيراز عشرة آلاف ، وبغزنة ثمانون ألفاً ، وبسمرقند ثلاثون ألفاً[2] . ويقول المقدسى فى القرن الرابع ما يؤيد هذا فيذكر أن بخراسان يهوداً كثيرين ونصارى قليلين[3] ، وأن بالجبل يهوداً أكثر من النصارى[4] ؛ وكان بالمشرق أيضاً المدينتان الوحيدتان اللتان أطلق عليهما اسم اليهودية : إحداهما قرب أصفهان والأخرى شرق مرو . وكذلك وجد المقدسى إقليم خوزستان « قليل النصارى غير كثير اليهود أو المجوس » (ص ٤١٤) ، وكذلك فى فارس وجد « المجوس أكثر من اليهود ، وبه نصارى قليل » (ص ٤٣٩)[5] . وكذلك الحال فى جزيرة العرب ، فاليهود أكثر من النصارى (مقدسى ص ٩٥) ، وهم الغالب على مدينة قرح ، ثانية مدن الحجاز عمارة وتجارة (مقدسى ص ٨٣ — ٨٤) . أما مصر فالأرقام التى ذكرها بنيامين أقل مما تقدم بكثير[6] : فكان بالقاهرة

---

(١) أخبار الحكماء للقفطى الطبعة الأوربية ص ١٩٤ .

(٢) هذه الأرقام تقريبية لأن بنيامين لم يزر الشرق ، ويقال إنه كان فى مدينة خيبر ، وهى مدينة صغيرة بجزيرة العرب ، خمسون ألفاً من اليهود ، وهذا عجيب .

(٣) المقدسى ص ٣٢٣ .

(٤) نفس المصدر ص ٣٩٤ .

(٥) ويقول أحد مؤلفى القرن الرابع عشر الميلادى إن مدينة أبرقوة بفارس تمتاز بأن أبناء اليهود فيها لا يعيشون أكثر من أربعين يوماً ، انظر Hamdallah Mustawfi von G. Le Strange, [illegible]

(٦) وهو [illegible] مع المقدسى حيث يقول (ص ٢٠٢) : « [illegible] » ، [illegible] إن اليهود كانوا فى العصور [illegible] أكثر من [illegible] ([illegible] Wirtschaftsgeschichte der Juden, I, 27)

سبعة آلاف وبالإسكندرية ثلاثة آلاف ، وبمدن الدلتا نحو ثلاثة آلاف ، وثَمّ ستمائة فى المدن التجارية بالصعيد .

أما عدد النصارى فلا يمكن تعيينه إلا تعييناً تقريبياً ناقصاً جداً ؛ وفى عهد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان عدد الذين دفعوا الجزية خمسمائة ألف إنسان[١] ، ومعنى هذا أن أهل الذمة بلغوا خمسمائة ألف منهم اليهود[٢] ؛ ويدل إحصاء سكان مصر فى القرن الثانى الهجرى على أنه كان خمسة ملايين من القبط يدفعون الجزية[٣] ، وهذا يدل على أنه كان بمصر خمسة عشر مليوناً من النصارى الأقباط[٤] ؛ وبلغ مقدار الجزية ببغداد فى القرن الثالث الهجرى مائة ألف وثلاثين ألف درهم[٥] ، وفى أوائل القرن الرابع بلغت مائة وستين ألف درهم[٦] ؛ ويدل هذان الرقمان على أنه كان ببغداد نحو من خمسة عشر ألفاً من أهل الذمة يدفعون الجزية ، ويجب أن نسقط منهم ألف يهودى . ونستطيع أن نقول بشىء من اليقين إنه كان ببغداد ما بين أربعين وخمسين ألف نصرانى ، والمدينتان الوحيدتان فيما بين الفرات ودجلة اللتان يقول ابن حوقل إن أكثر أهلهما نصارى هما الرُّها وتكريت ؛ ويقول عن تكريت إنها مدينة قديمة البناء ، وتجمع سائر فرق النصارى ، وبها من البيع والأديرة القديمة التى تقارب

(١) كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة ، طبعة ليدن ص ١٤ .

(٢) ولكن يجب أن يراعى أن الجزية لم تكن تؤخذ من جميع أهل الذمة [المترجم]

(٣) Führer durch die Samml. Rainer, S. 152.

(٤) يبلغ سكان مصر بحسب إحصاء ١٩٠٧ اثنى عشر مليوناً ، [والآن (١٩٠٦) يزيدون على اثنين وعشرين مليوناً — المترجم] .

(٥) ابن خرداذبه ص ١٢٠ ؛ ويقول قدامة بن جعفر فى كتاب الخراج (طبعة ليدن ص ٢٠١) إن جزية أهل الذمة بلغت مائتى ألف درهم عام ٢٠٤ هـ .

(٦) Kremer : Einnahembudget der Abbasiden, DWA. 30, S. 313 .

عهد عيسى عليه السلام والحواريين ، لم تتغير أبنيتها وثاقةً وجَلَداً[١] .

أما المجوس فكانوا كثيرين بالعراق[٢] ، وأكثر ما كانوا فى جنوب فارس . وفى سنة ٣٦٩ هـ — ٩٧٩ م وقعت فتنة عظيمة بينهم وبين عامة شيراز من المسلمين ؛ ونُهبت فى هذه الفتنة دور المجوس ، وضُربوا ، فسمع عضد الدولة الخبر وجمع كل من له أثرٌ فى ذلك وبالغ فى تأديبهم وزجرهم[٣] ؛ ولكن شيراز كانت مدينة هادئة فى العادة ، وقد عجب المقدسى من أنه لم يَرَ فيها على مجوسى غياراً يميّزه ومن أن الأسواق تُزيَّن فى أعياد الكفار . وفى عام ٣٧١هـ—٩٨١م مات أحد كبار الصوفية ، فمشى فى جنازته المسلمون واليهود والنصارى . وكانت تقع فى المفازة التى بشرق فارس مدينة القريتين ، وأهلها مجوس ، وكسبهم من كِرى حميرهم ، يضربون عليها إلى الآفاق[٤] .

أما الصابئة فكان آخر عهد ازدهر أمرهم فيه أواخر القرن الثانى ، فى عهد الخليفة الأمين ؛ ففى ذلك العصر « عاد شأنُ الوثنية بحرّان إلى الظهور ، وَنُبِدَتْ الثيران فى جميع الشوارع مزيَّنةً بمالى الثياب والورود والرياحين وبالأجراس على قرونها ، وسار خلفها الرجال بالمزامير[٥] » . وفى حوالى عام ٣٢٠ هـ استفتى الخليفةُ القاهرُ أبا سعيد الأصطخرى محتسبَ بغداد فى الصابئين ، فأفتاه بقتلهم ، لأنه تبين له أنهم يخالفون اليهود والنصارى ويعبدون الكواكب ؛ فعزم الخليفة على ذلك حتى جمعوا من بينهم مالاً كثيراً فكفَّ عنهم[٦] . وقد صدر حوالى

(١) ابن حوقل ص ١٥٦ .
(٢) المقدسى ص ١٢٦ .
(٣) ابن الأثير ج ٨ ص ٥٢٢ .
(٤) كتاب الخراج وصنعة الكتابة لقدامة بن جعفر طبعة ليدن ١٨٨٩ ص ١٠٩ .
(٥) Michael Syrus S. 497.
(٦) طبقات السبكى ج ٢ ص ١٩٣ .

منتصف القرن الرابع الهجرى ، ثورة كتب الصابئين المقيمين بحرّان والرقة وديار مضر أمَرَ فيه الخليفةُ بصيانتهم وحراستهم[١] ؛ ولكنهم انقرضوا حوالى عام ٤٠٠ هـ — ١٠٠٩ م ، حتى إنه ابن حزم يقول إنهم فى جميع الأرض لا يبلغون أربعين نفساً[٢] .

ولم يكن فى التشريع الإسلامى ما يُغلق دون أهل الذمّة أىّ باب من أبواب الأعمال ؛ وكان قدمُهم راسخاً فى الصنائع التى تُدِرّ الأرباح الوافرة ، فكانوا صيارفة وتجاراً وأصحاب ضياع وأطباء[٣] ؛ بل إن أهل الذمة نظموا أنفسهم بحيث كان معظم الصيارفة والجهابذة فى الشام مثلاً يهوداً ، على حين كان أكثر الأطباء والكتبة نصارى[٤] . وكان رئيس النصارى ببغداد هو طبيب الخليفة ، وكان رؤساء اليهود جهابذتَهم عنده[٥] . وكان أصغر دافعى الضرائب

---

(١) رسائل الصابى مخطوط رقم ٧٦٦ بمكتبة ليدن ص ٢١١ ا — ب .

(٢) كتاب الفصل لابن حزم ج ١ ص ١١٥ طبعة مصر عام ١٣١٧ هـ .

(٣) كتاب الخراج لأبى يوسف القاضى ، طبعة بولاق ص ٦٩ .

(٤) المقدسى ص ١٨٣ .

(٥) وفى عام ٢١٠ هـ — ٨٢٥ م مثلا ، قام الطبيب جبريل وزميله ميخائيل باختيار الجاثليق النسطورى (Barbebraeus, Chron. Eccles., III. 187) ، ويقول أبو نواس (ديوانه طبعة القاهرة سنة ١٨٩٨ ص ٣٠٦) :

سألتُ أخى أبا عيسى ... وجبريل ، له عقل
فقلت : الراح تعجبنى ... فقال : كثيرها قتل
فقلتُ له : فقدّر لى ... فقالَ ؛ وقوله فصل
رأيت طبائعَ الإنسا ... ن أربعةً ، هى الأصل
فأربعة لأربعــــــة ... لكل طبيعة رطل

ويقول شاعر نيسابورى فى الفصد :

لما رأيت الجسم ذا اعتلال ... ودبّت الآلام فى أوصال
دعوت شيخاً من بنى الخوالى ... بطريق عم جاثليق خال
فسلّ سيفاً ليس للقتال ... ومرهفاً ليس من الصوالى

إلى آخر القصيدة ، عطر تيمة الدهر ج ٤ ص ٣٠٦)

م اليهود الخياطون والصبّاغون والأساكفة والخرّازون ومن إليهم[1] . وقد وجد بنيامين (ص ٣٥) فى القدس فى القرن الثانى عشر الميلادى أن اليهود يحتكرون صنعة الصباغة ، وكذلك الاثنى عشر يهوديا الذين وجدهم فى بيت لحم ؛ فقد كانوا جميعاً صبّاغين (ص ٤٠) ، لأن اليهودى ولو كان واحداً فى بلد فإنه يشتغل بهذه الصناعة (بنيامين ص ٣٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٩) .

أما حياة الذمّىّ فإنها عند أبى حنيفة وابن حنبل تكافئ حياة المسلم ، وديتُه ديةُ المسلم ؛ وهى مسألة مهمة جداً من حيث المبدإ . أما عند مالك فديةُ اليهودى أو النصرانى نصف دية المسلم ، وعند الشافعى ثلثها ؛ أما المجوسى فديتُه جزء من خمسة عشر جزءاً من دية المسلم . ومما كان يستحق التأديب ، لا الحدّ ، عند فقهاء المسلمين أن يُقال للمسلم : يا يهودى أو يا نصرانى أو ما جرى هذا المجرى[2] .

ولم تكن الحكومة الإسلامية تتدخل فى الشعائر الدينية لأهل الذمّة ،

(١) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٦٩ ؛ والمقدسى ص ١٧٣ ؛ وقد جاء فى كتاب حكاية أبى القاسم البغدادى تأليف محمد بن على المطهر الأزدى ، طبعة متز بهيدلبرج سنة ١٩٠٢ ص ٤٢ : "كأنها نعل كنباتى تصرّ من دكان ابن عذره اليهودى" . وفى كتاب ذكر أخبار أصفهان لأبى نعيم (مخطوط رقم ٥٦٨ بمكتبة ليدن ص ١٩٩) ، [ولهذا الكتاب نسخة مطبوعة نشرها الدكتور سفين ديدرنج Dr. Sven Dedering بليدن سنة ١٩٣١] : وسكنها اليهود مقبلين على صناعتهم القذرة كالحجامة والقصارة والقصابة .

(٢) كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشى ، طبعة ليدن ١٨٩٥ ص ٥٥ : حكى أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الكتاب فرفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أنا أحق من وفى بذمته ، ثم أمر به فقتل ؛ وعن عبد الله بن مسعود قال : من كان له عهد أو ذمّة

وانظر Sachau : Muhammedanisches Recht, 1897, S. 787. وفى بلاد النال بغرلسا مثلا كانت دية المرنجى الحرّ دية الرومانى مرتين .

بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضر مواكبهم وأعيادهم ويأمر بصباغتهم[١] ؛ وفى حالة انقطاع المطر كانت الحكومة تأمر بعمل مواكب « يسير فيها النصارى ، وعلى رأسهم الأساقف ، واليهود ومعهم الناقوس فى الأبواق[٢] » ؛ وكذلك ازدهرت الأديرة فى هدوء ؛ فمن ذلك الدير المسمى دير قُنّى ، وهذا الدير كان « يقع على مسافة ستة عشر فرسخاً من بغداد ، منحدراً فى الجانب الشرقى ، بينه وبين دجلة ميل ونصف ، وهو دير حسن نزهٌ عامر ، وفيه مائةُ قَلّاية لرهبانه والمتبتّلين فيه ، لكل راهب قلّاية ؛ وهم يتعاونون هذه القلالى بينهم من ألف دينار إلى مائتى دينار إلى خمسين ديناراً[٣] ، وحول كل قلاية بستان فيه من جميع الثمر والنخل والزيتون ، وتُباع غلّته من مائتى دينار إلى خمسين ديناراً ، وعليه سور عظيم يحيط به ، وفى وسطه ، نهرٌ جارٍ ؛ وعيده الذى تجتمع الناس إليه عيد الصليب[٤] » .

وكان أكبر الأديرة بمصر الدير المعروف بدير أنطانيوس ، وبينه وبين النيل ثلاثة أيام فى البرّية ؛ وهو يقع شرقى إطفيح من قبلى مصر ، وهو على جبل عالٍ ، وله بمصر وقوفات وأملاك عدة ، وعليه حصن دائر ، وداخل الحصن

---

(١) لم يكن يجوز للنصارى من حيث المبدأ أن يحملوا فى مواكبهم رايات أو صلباناً أو مشاعل ، أو يخرجوا بسلاح (كتاب الخراج لأبى يوسف طبعة بولاق سنة ١٣٠٢ ص ٨٠ وما بعدها) ؛ ولكن هذا لم يكن ينفذ عملياً . راجع أيضاً الفصل الخاص بالأعياد .

(٢) Dionys. von Tellmachre, S. 176.

(٣) وحوالى عام ٢٠٠ هـ — ٩١٢ م كان الرجل يبتاع لابنه قلاية فى الدير إذا أحب الرهبنة ومال إليها (الإرشاد لياقوت ج ٢ ص ٢٤) .

(٤) كتاب الديارات للشابشتى مخطوط رقم ٨٣٢١ بمكتبة برلين ص ١١٥ ب — ١١٦ ا ، [ولهذا المخطوط صورة شمسية بدار الكتب المصرية] ، أنظر أيضاً Streck. S.284 : ومن أراد معرفة حياة الرهبان فى العراق حتى القرن الثالث الهجرى فلينظر Budge : Book of Governors I. S. CXLCII ff

بستان كبير ، وفيه نخيل مثمر ، وأشجار تفاح وكمثرى ورمان وغيرُ ذلك ، وأرضه مزروعة بالبقول ، وله ثلاثة عيون ماء تجرى دائما ويسقى منها البستان ؛ ومن جملة البستان فدان وسدس كرم عنب ، وقيل إن عِدّة نخيله ألف رأس نخل ، وبه جوسق كبير وقلالي للرهبان مطلة على البستان ، وله بإطفيح أيضاً أملاك و بساتين ، وليس مثله في سائر الديارات التي يسكنها رهبان المصريين[(١)] .

على أن الكنيسة الرسمية في الدولة الرومانية الشرقية قد ذهبت في معاداتها للمسيحيين الذين يخالفون رجالها في التفكير أبعد مما ذهب إليه الإسلام بالنسبة لأهل الذمة ؛ فلما أعاد الإمبراطور نقفور افتتاح بلاد الشام في القرن الرابع الهجرى — العاشر الميلادى — كان مما وعد به أهل الشام وأمنهم به أن يحميهم من مضايقة كنيسة الدولة ، ولكنه رغم هذا الأمان ، لم يألُ جهداً في مضايقة اليعقوبيين ، فاضطرهم مثلا إلى الخروج من أنطاكية ، ولذلك نجد مؤرخي اليعقوبيين يصفون البطارقة التي عينتهم الدولة في أنطاكية بأنهم أضلّ من فرعون وأشد كفراً بالله من بختنصّر ؛ ولما أعيد فتح ملطيّة أخذ بطريرك اليعاقبة وسبعةٌ من كبار أساقفتهم إلى القسطنطينية وسُجنوا هناك ، ووضع الملكانيون أيديهم على الكنيسة الكبرى بملطية[(٢)] ؛ فأما البطريرك فإنه مات منفيّا على حدود بلغاريا ، وكذلك مات أحد أصحابه في السجن ، ورُجم الثالث أمام قصر الإمبراطور ، ورجع ثلاثة عن المذهب اليعقوبي ، وأعيد تعميدهم ، ولكنهم لم يجدوا السكينة التي يرجونها ، وصاروا موضع السخرية كأنهم شياطين .

---

(١) تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني ، طبعة أكسفورد سنة ١٨٩٤ ص ١٠٤ [illegible] ؛ ولما كانت قوانين الرهبنة بمصر تحتم الفقر في غالبيتها فإن أديرة مصر كانت تنشأ على نظام يخالف نظام أديرة الشام كل المخالفة .

(٢) Michel S[illegible] S. 85[illegible]

وأخيراً لم يستطع رؤساء الكنيسة السريانية أن يقيموا فى مقر بطريقهم بعد دخول المذهب الملكانى ، « وبعد أن أعيدت أنطاكية إلى المسيحية » ، كما يقول الملكانيون ، فاضطروا إلى الانتقال إلى آمد طلباً لتسامح أكثر فى بلاد الكفار[١]. ولقد منعت الكنيسة الرسمية نصارى أرمينية من استعمال النواقيس[٢] ؛ وكثيراً ما كان رجال الشرطة المسلمون يتدخلون بين الفرق النصرانية لمنعهم من المشاجرات ، حتى عين حاكم أنطاكية فى القرن الثالث الهجرى رجلاً يتقاضى ثلاثين ديناراً من النصارى فى الشهر ، وكان مقره قرب المذبح ، وعمله أن يمنع المتخاصمين من قتل بعضهم بعضاً[٣]. وفى سنة ٣٢٢ هـ مات أسقف تنّيس ، وكان بينه وبين البطريرك وَحْشَة ، فلما مات انقسم أهل مصر وأهل تنيس حزبين ، أحدهم مع البطريرك والآخر عليه ، « وقام لكل حزب من الحزبين غرض فى نصرة هواه ، حتى كان الأبُ لا يكلم ابنه ولا المرأةُ تخاطب بَعْلَها » ؛ وكان كل فريق يستعين بالسلطان على الآخر ، حتى خرج جماعة من النافرين عن البطريرك ، وذهبوا إلى الإخشيد محمد بن طغج ، فوجّه معهم من ختم الكنيسة الجامعة التى كان الأسقف نازلا بها ومنع الصلاة فيها وقبض على الأسقف والبطريرك[٤]. وفى سنة ٢٠٠ هـ — ٨١٥ م أراد الخليفة المأمون أن يصدر كتابا لأهل الذمة يضمن لهم حرية الاعتقاد وحرية تدبير كنائسهم ، بحيث يكون لكل فريق منهم مهما كانت عقيدتهم ، ولو كانوا عشرة أنفس ،

---

(١) Barbebraeus Chron. Eccles., I, 432 ff. ولعله يقصد بالكفار هنا المسلمين .

(٢) انظر Schlumberger : Epopée Byzantine S. 168. ، وهكذا فعلت الكنيسة الإنجليزية مع الكاثوليك حتى القرن التاسع عشر ، وكما لا تزال أسبانيا وروسيا تفعلان حتى اليوم مع البروتستانت .

(٣) Michael Syrus, 536.

(٤) يحيى بن سعيد ص ٨٣ ب .

أن يختاروا بطريقهم ، ويعترف له بذلك ، ولكن رؤساء الكنائس هاجوا وأحدثوا شغبا ، فعدل المأمون عن إصدار الكتاب[1].

أما فيما يتعلق ببناء الكنائس فلم تكن الدولة الساسانية من قبل تسير على خطة ثابتة فى ذلك ، [فكانت تسمح ببنائها أحياناً] ، على حين أن القانون الرومانى فى العهد الأخير كان يحرم على اليهود أن ينشئوا كنائس جديدة لهم ، ولا يسمح لهم إلا بإصلاح ما تهدم منها[2]. أما فى الإسلام فنجد سياسة الدولة تجمع فى أوقات متتابعة بين تسامح الفرس وتعصب الرومان ، فكان يُسمح للنصارى أحياناً ببناء كنائس جديدة ، وأحياناً كانوا يُمنعون حتى من إصلاح الكنائس القديمة[3] ؛ ففيما بين عامى ١٦٩ و ١٧١ هـ — ٧٨٥ و ٧٨٧ م هدم على بن سليمان والى مصر من قبل الرشيد الكنائسَ المُحْدَثَة بمصر ، وبُذِل له خمسون ألف دينار ليترك الهدم ، فامتنع ؛ ثم جاء بعده والٍ آخر ، فأذن للنصارى فى بنيان الكنائس التى هدمها على بن سليمان ، فبُنيت كلها بمشورة الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة ، وقالا : هو من عمارة البلاد ، واحتجا بأن عامة الكنائس التى بمصر لم تُبْنَ إلا فى الإسلام فى زمن الصحابة والتابعين[4]. وفى عام ٣٠٠ هـ — ٩١٢ م ثار المسلمون فهدموا كنيسة بناها النصارى فى تِنّيس ، فأعان السلطانُ النصارى حتى بنوا الكنيسة[5]. وفى سنة ٣٢٦هـ — ٩٣٨ م انهدمت قطعة من

---

(١) Michael Syrus, Sal.

(٢) Sachau, Von den rechtlichen Verhältnissen der Christen im Sasanidenreiche, Mitteil des Sem. für Orientalische Sprachen, X, 2, S. 78 f.

(٣) يجد القارئ كثيراً من الآراء فى هذه المسألة عند Gottheil, Dhimmis and Moslems in Egypt, S. ...

(٤) كتاب تاريخ مصر وولاتها للكندى طبعة ليدن سنة ١٩١٢ ص ١٣١ .

(٥) يحيى بن سعيد ص ١٨١ أ .

كنيسة أبي شنودة بمصر ، فبذل النصارى للإخشيد مالاً ليطلق عمارتها ، فقال : خذوا فتوى الفقهاء ؛ فأما ابن الحداد فأفتى بألا تعمّر ، وأفتى بذلك أصحاب مالك . وأفتى محمد بن على بأن لهم أن يرقعوها ويعمروها ، واشتهر ذلك عنه ، فحملت الرعية إلى داره النار وأرادوا قتله ، فاستتر وندم على فتياه . وشغبت الرعية وأغلقت الدروب وأحاطت بالكنيسة ؛ فأرسل الإخشيد عسكراً كبيرا ، فزحفت عليهم الرعية ورموهم بالحجارة ؛ فدعا الإخشيد بأبي بكر بن الحداد الفقيه ، وقال له : إركب إلى الكنيسة ، فإن كانت تبقى فاتركها على حالها ، وإن كانت مخوفة فاهدمها إلى لعنة الله ... فأخذ ابنُ الحداد معه مهندساً ، فدخلها وأخذ بيده شمعة ، فطاف بها وعاد إلى أبي بكر ، وقال له : تبقى هكذا خمس عشرة سنة ، ثم يسقط منها موضع ، ثم تقيم إلى تمام أربعين ويسقط جميعها ؛ فانصرف أبو بكر إلى الإخشيد وعرّفه ، فتركها ، ولم يعمرها ، وكان أمرها كما قال المهندس ؛ فعمرت سنة ست وستين قبل تمام أربعين سنة ، ولو تُركت لسقطت[1] .

وكان أهل الذمة يُعاملون في مارستانات بغداد معاملة المسلمين ، ولكن حدث وباء في أوائل القرن الرابع ؛ فوقّع الوزير علي بن عيسى إلى سنان بن ثابت طبيب الخليفة ، وهو الذي كان يتولى المعالجة وإعطاء الأدوية للمرضى خارج بغداد ، بأن يعالج المسلمين قبل أهل الذمة[2] .

وكان موتى المسلمين وأهل الذمة يدفنون كلٌّ على حدة ، ولكن يحكى أنه في عام ٣١٩ هـ — ١٣١ م جاء إلى تكريت سَيْلٌ كبير ، ففرّق منها أربعمائة دار

(١) كتاب المغرب لأبي سعيد ص ٣٢ ... ٣٣ ؛ وملحق أخبار الولاة والقضاة للكندي ص ٥٥٤ — ٥٥٥ ؛ وراجع Tallquist, 32 f. .

(٢) أخبار الحكماء للقفطي ص ١٩٤ ...

وغرق خلقاً كثيراً من الناس ، ودُفن المسلمون والنصارى مجتمعين لا يُعرف بعضهم من بعض[١].

ولم يكن يوجد فى المدن الإسلامية أحياء مختصة باليهود والنصارى بحيث لا يتعدونها ، وإنّ آثر أهلُ كل دين أن يعيشوا متقاربين . وكانت الأديرة المسيحية منتشرة فى كل أجزاء بغداد حتى كادت لا تخلو منها ناحية .

ولما كان الشرع الإسلامى خاصاً بالمسلمين فقد خلّت الدولة الإسلامية بين أهل الملل الأخرى و بين محاكمهم الخاصة بهم ؛ والذى نعلمه من أمر هذه المحاكم أنها كانت محاكم كَنَسِيّة ، وكان رؤساء المحاكم الروحيون يقومون فيها مقام كبار القضاة أيضاً ؛ وقد كتبوا كثيراً من كتب القانون . ولم تقتصر أحكامهم على مسائل الزواج بل كانت تشمل إلى جانب ذلك مسائلَ الميراث وأكثرَ المنازعات التى تخص المسيحيين وحدهم مما لا شأن للدولة به . على أنه كان يجوز للذمى أن يلجأ للمحاكم الإسلامية ؛ ولم تكن الكنائس بطبيعة الحال تنظر إلى ذلك بعين الرضا ، ولذلك ألّف الجاثليق تيموثيوس (Timotheus) حوالى عام ٢٠٠ هـ — ٨٠٠ م كتاباً فى الأحكام القضائية المسيحية « لكى يقطع كل عذر يتعلل به النصارى الذين يلجأون إلى المحاكم غير النصرانية بدعوى نقصان القوانين المسيحية »[٢] ؛ وفى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من هذا الكتاب فرض تيموثيوس على من يذهب طائعاً إلى المحاكم الإسلامية أن يتوب ويتصدّق ، و يقوم على المسح والرماد[٣] . ثم جاء خليفته نقرّر أن النصارى إذا خرجوا إلى

---

(١) ابن الأثير ج ٨ ص ١٧٤ .

(٢) Sachau : Syrische Rechtsbucher, II, 67.

(٣) نفس المصدر ص ٦٧ ، ١٩١ .

الأحكام البرانية فإنهم يؤدّبون على قدر جرمهم ، ويُمنَعون من البيعة إلى حين[١].

وفى عام ١٢٠ هـ — ٧٣٨ م ولى قضاء مصر خَيْرُ بن نعيم ، فكان يقضى فى المسجد بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المبارج ، فيقضى بين النصارى[٢]. ثم خصص القضاةُ للنصارى يوماً يحضرون فيه إلى منازل القضاة ليحكموا بينهم ، حتى جاء القاضى محمد بن مسروق الذى ولى قضاء مصر عام ١٧٧ هـ ، فكان أول من أدخل النصارى فى المسجد ليحكم بينهم[٣]. وعلى أى حال فإن بعض فقهاء الإسلام أجازوا تقليد الذمى القضاء بين أهل دينه ، وهذا ، وإن كان العرف به جارياً ، فهو تقليد زعامة ورياسة وليس بتقليد حكم وقضاء ؛ وإنما يلزمهم حكمه لالتزامهم له ، وإذا امتنعوا من التحاكم إليه لم يُجبَروا على ذلك ؛ فإذا رجعوا إلى قاضى الإسلام فإنه يقضى بينهم بحكم الإسلام ، لأنه يكون عليهم أنفَذَ ولهم ألزم[٤].

ولا نجد فيما انتهى إلينا من القوانين التى وضعتها البطارقة سوى عقوبات دينية كَنَسِيَّة ؛ فمنها التوبيخ أمام الناس ، والقيام على المسح والرماد أمام البيعة ، ودفع كفارة مالية للبيعة ، والمنع من حضورها ومن التمتع برسوم المباركة الدينية عند الموت ومن الدفن على الطريقة النصرانية[٥] ؛ ومن أمثلة العقوبة

---

(١) نفس المصدر ص ١٦٩ ، ٢٠٤ .

(٢) كتاب الولاة والقضاة للكندى ص ٣٥١ .

(٣) نفس المصدر ص ٣٩٠ .

(٤) كتاب الأحكام السلطانية لأبى الحسن الماوردى طبعة بن (Bonn) بألمانيا ص ١٠٨ — ١٠٩ ، وهكذا جاء أيضا فى نسخة عهد الناس بولاية القضاء ، كتبت بعد عام ٢١٦ هـ — ٩٢٨ م . انظر قدامة ابن جعفر مخطوط باريس ص ١٣ ب .

(٥) Sachau : Syrische Rechtsbücher II, S. VI .

أن النصرانى الذى يضرب آخر يُمْنَع من البيعة ومن رسوم المباركة من القسيس شهرين ، ويقف كلَّ يوم أحَدٍ على المسح والرماد ، وعليه أن يتصدّق على الفقراء بحسب قدرته[١] .

أما فى الأندلس فعندنا من مصدر جدير بالثقة أن النصارى كانوا يفصلون فى خصوماتهم بأنفسهم ، وأنهم لم يكونوا يلجأون للقاضى إلا فى مسائل القتل ؛ فكانوا يقدمون المتهم إليه ويعرضون أدلتهم ، فإذا قال القاضى : « حَسَنٌ » ، قُتِل المجرم[٢] . ويقول ربى بتاحيا إن رؤساء اليهود فى الموصل كانوا هم الذين يعاقبون مرءوسيهم ، حتى ولو كان أحد طرفى الخصومة مسلماً ؛ وكان بالموصل سجن يسجن فيه اليهود[٣] .

وأكبر ما كان يُحْرَم منه أهل الذمّة ويؤثر فى نفوسهم تأثيراً عميقاً أنه لم يكن يُسْمح لهم بالتقدم للشهادة أمام القضاء ، كأنهم عبيد . وذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا تُقبل شهادتُهم على أهل دينهم ، وذهب البعض مذهباً آخر[٤] . أما المحاكم النصرانية فإنها كانت تقبل شهادة المسلم على النصرانى على كُرْه منها لذلك بالطبع . وكل ما كانت تطلبه هو أن يكون الشاهد تقيّاً يخاف الله غيرَ مطعون فى ذمته ، وهذه هى الشروط التى كان القاضى المسلم يحتم توفرها فى الشاهد[٥]

(١) نفس المصدر ص ٦٨ وما يليها .

(٢) Graf Baudissin : Eulogius und Alvar, S. 13 Anm, 6 .

(٣) Petachja, 276 .

(٤) Sachau, muhammedanisches Recht, S. 739 . وكان القاضى محمد ابن مسروق الذى ولى القضاء عام ١٧٧ هـ يقبل شهادة النصارى واليهود بعضهم على بعض ، ويسأل عن عدالتهم فى أهل دينهم ؛ وفى عهد القاضى بولاية القضاء أن يقبل شهادة بعض أهل الملل على بعض ، انظر الكندى ص ٣٩١ ، وقدامة مخطوط باريس ص ١٣ ب .

(٥) Sachau : Syrische Rechtsbucher, II, 107 .

وكان أهل الذمّة ، بحكم ما كانوا يتمتعون به من تسامح المسلمين معهم ومن حمايتهم لهم ، يدفعون الجزية ، كل واحد منهم بحسب مقدرته ؛ وكانوا ثلاث طبقات : تدفع الدنيا منها اثنى عشر درهما ، والوسطى أربعة وعشرين ، والعليا ثمانية وأربعين درهما فى السنة ، أو ديناراً أو دينارين أو ثلاثة فى البلاد التى عُمْلَتُها الذهب ؛ وكانت هذه الجزية أشبه بضريبة للدفاع الوطنى ، فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح ، ولا يدفعها ذوو العاهات ، ولا المترهّبون وأهل الصوامع إلا إذا كان لهم يسار[١] . ويحكى ابن خرداذبه[٢] أن الروم كانوا يأخذون من اليهود والمجوس ديناراً فى السنة ؛ وكذلك فرض النصارى على المسلمين الجزية لما فتحوا بلادهم[٣] . على أن غالبية دافعى الجزية كانوا يدفعون الحد الأدنى ، حتى أن بنيامين يقول : « إن اليهود فى كل بلاد الإسلام يدفعون ديناراً واحداً »[٤] . وكذلك يقول بتاحيا : « إن اليهود فى العراق لا يدفعون شيئاً للخليفة ، وإنما يدفع الواحد منهم فى كل عام ديناراً واحداً لرأس الجالوت »[٥] . ويحكى بَيْلو مرسيليوس جورجيوس (Bailo Marsilius Georgius) فى أكتوبر سنة ١٢٤٣ م ، وهو فى مدينة صور ، أن « كل يهودى

---

(١) يذكر بنيامين (ص ٧٧) ومرسيليوس (انظر ما يلى) أنه كان يُعفى منها من تقل سنه عن خمس عشرة سنة . وفى الدولة الفارسية كان لا يدفعها إلا من بلغ العشرين انظر Nöldeke, Tabariübers., S. 247.

(٢) المسالك والممالك ص ١١٩ .

(٣) ابن حوقل ص ١٢٧ ؛ ولما أخذ باسيل الإمبراطور مدينة حلب عام ٣٥٩ هـ — ٩٧٠ م تقرر الأمر بين الروم وبين أهل حلب على أمور منها أن يُدفع دينار عن كل رجل حالم — يحيى بن سعيد ، ٩٨ ب .

(٤) Benjamin, 77. ، وقارن ما حكاه الرحالة الصينى عن الجزية عند الفرس Nöldeke : Tabariübereetzung, 246, Anm. 2 .

(٥) Petachjâ, 28b, 27b.

متى بلغ الخامسة عشرة يدفع فى كل عام ديناراً بوزنطياً لعاملنا ، وذلك فى عيد القديسين[1] .

وقد ظلت الجزية بوجه عام عند المقدار الذى فرضته الشريعة . وإنما كانت تتغير تغيراً يسيراً بحسب تغير العملة . وكانت الحكومة فى مصر فى أول القرن الثالث الهجرى تكتفى بأخذ نصف دينار ؛ ولكن فى سنة ٣٩٠ هـ — ١٠٠٠ م، اضطر البطريرك جورجيوس المصرى أن يدفع ديناراً ونصف دينار ، بعد أن كان يدفع ديناراً واحداً[2] ؛ وكذلك يخبرنا البطريرك ديونيسيوس ، وكان بمصر زائراً ، حوالى عام ٢٠٠ هـ — ٨١٥ م عن مدينة تنّيس المشهورة بصناعة النسيج ، فيقول : « ومع أن مدينة تنيس عامرة بالسكان كثيرة الكنائس ، فإنى لم أرَ من البؤس فى بلد أكثر من بؤس أهلها ؛ وقد سألتهم عن مصدر هذا البؤس فأجابونى : إن مدينتنا محاطة بالماء فلا نستطيع زرعا ولا تربيةَ ماشيةٍ ؛ والماء الذى نشربه يُجلب لنا من بعيد ، ونشترى الجرّة منه بأربعة دراهم ؛ ولا شغل لنا سوى نسيج الكتان ، فنساؤنا تغزله ونحن ننسجه ، ونُعطى على ذلك نصف درهم فى اليوم من تجار الأقمشة ؛ ومع أن أجرتنا لا تكفى لإطعام كلابنا فإن على كل منا أن يدفع ضريبة مقدارها خمسة دنانير ، وفى ذلك نُضرب ونُسجن ونُلزم بإعطاء أبنائنا وبناتنا رهائن ، فيُلزمون بالعمل كالعبيد سنتين لأجل كل دينار ؛ ولو ولدت عندهم امرأة طفلاً فإنهم يأخذون قسَمًا بأن لا نطالب به ؛ وقد يحدث أن تحل ضرائب جديدة قبل إطلاق هؤلاء النساء » . وأجابهم البطريرك أنه بحسب قانون العراق عليهم متى طلبت منهم الجزية أن يدفع الغنى منهم

(١) Tafel und Thomas : Urkunden..., II, 359 .

(٢) Mitteil. aus der Sammlungen Rainer III/III, S. 176 f. .

ثمانية وأربعين درهما والمتوسط أربعة وعشرين والفقير اثنى عشر درهما[١] . وكانت الجزية تؤخذ مقسّطة على ستة أجزاء أو خمسة أو أربعة أو ثلاثة[٢] أو اثنين[٣] ؛ وقد فرضت فى أول الأمر بالعراق فى كل شهر[٤] ، وذلك لأن عمال المسلمين كانوا يتقاضون منها مرتباتهم فى كل شهر ؛ وكذلك كان الحال فى الأندلس فى القرن الثالث الهجرى[٥] . ولكن فى عام ٣٦٦ هـ — ٩٧٦ م صدر أمرُ الخليفة الطائع بأن تُؤخذ الجزية من أهل الذمة فى المحرم من كل سنة بحسب منازلهم ، وألا تؤخذ من النساء ولا ممن لم يبلغ الحلم ، ولا من ذى سنّ عالية ولا ذى عاهة بادية ، ولا من فقير معدم ، ولا من راهب متبتّل[٦] . وكانت العادة جارية بإعطاء براءة لمن يدفع الجزية ، وفى العصور السيئة كانت

(١) Michael Syrus, S. 516 ، وقد صار يفرض على الخنازير بالشام فيما بعد ضرائب خاصة بالنسبة للنصارى ، ويحدثنا بالمو البندق وهو يصور أنه حتى ذلك الحين يجب على كل من أراد أن يذبح خنزيراً أو يشترى خنزيراً أن يدفع للسلطان أربعة دنانير ، وقد ألغى البندقيون ذلك ؟ انظر : Tafel und Thomas, Urkunden, II, 360.

(٢) كما كان الحال فى الإمبراطورية الفارسية (Nöldeke, Tabari. S. 342) ، وانظر ما قاله كرباجك Karabacek فى Sammel. Rainer II/III, 176 f. ، وكذلك أيضاً ما حكاه ديونيسيوس Dionysius, ed. Chabot, S. 61.

(٣) Mitteil. II/III, 163.

(٤) كتاب الخراج ليحيى بن آدم ص ٦٥ .

(٥) Leovigildus, De habitu clericorum (Esp. sagr. XI) : vectigal, quod omni lunari mense pro Christi nomine solvere cogimur. Eulogius Memoriale I. 247 : quod lunariter solvimus cum gravi moerore tributum. انظر Graf Baudissin, Eulogius und Alvar S. 10.

(٦) رسائل الصابى طبعة مدينة بعبدا (بلبنان) سنة ١٨٩٨ ص ١١٢ ، انظر أيضاً عهد الخليفة الذى نقلت صورته .

تعلق على رقبة أهل الذمة علامة البراءة ، وتُختم أيديهم[١] .

وهذه العادة قديمة ترجع إلى عصر الأشوريين الذين كانوا يعلقون فى رقاب العبيد قطعة من الفخار أسطوانية مكتوباً عليها اسم العبد واسم سيده[٢] . وكان اليهود فى عهد التلمود يعلّمون عبيدهم بالختم على الرقبة أو الثوب[٣] . وفى عام ٥٠٠ م كان حاكم مدينة الرُّها يعلق إلى رقبة الفقراء الذين يأخذون رطل خبز كل يوم قطعة من الرصاص مختومة[٤] . على أن الفقهاء القدماء ، مثل أبى يوسف ويحيى بن آدم لم يقولوا شيئاً فى هذا الباب ؛ ويظهر أن هذا الأمر نادراً ما كان يقع . ويقول ديونيسيوس إنه كان من التجارب المؤلمة لحصر أهل الذمة ومعرفة عددهم « أن يُرسل مع عمال الضرائب ختّامون يختمون كل واحد باسم بلده واسم قريته ، فكانوا يطبعون على يده اليمنى اسم البلد وعلى اليسرى اسم العراق ، ويعلّقون على رقبة كل رجل حلقتين على إحداهما اسم البلد وعلى الأخرى اسم القسم ، وكانوا يقيدون اسم الشخص وأوصافه الجسمية ومسكنه . وكان ينشأ عن هذا اضطراب كبير ؛ لأنه كان يؤدى إلى القبض على كثير من الغرباء ، فيذكرون أسماء مساكن لهم ، فتُقيَّد ، ولا تكون لهم هذه المساكن فى الحقيقة .

(١) فتلا فى أواخر العهد الأموى فى مصر وُسمت أيدى الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم ديره وتاريخه ، وجعل على كل نصرانى وَشْم ، وصورة أسد على أيديهم ، انظر الخطط المقريزى طبعة بولاق ج ٢ ص ٤٩٢ — ٤٩٣ .

(٢) مجلة المشرق المجلد الخامس ص ٦٥١ .

(٣) Krauss : Talmudische Achaeologie, II, S. 89.

(٤) Josua Stylites, ed. Wright, S. 49. ، وكذلك فى مدينة استراسبرج فى القرن الرابع عشر الميلادى كان يحمل فقراء البلد علامة ظاهرة (Brucker, Strassburger Zunft-und Polizeiverordnungen, S. 6 f. . وفى القرن التاسع كان النساء الثيبات فى ديوان الزوانى بالصين واللاتى يدفعن ضريبة الغناء يحملن خاتما من النحاس مطبوعا بخاتم الملك وبحلقه فى أعناقهن . (انظر Renaud, Relation des Voyage. S. 69.) .

ولو أن هذا النظام اتبع إلى آخر ما يؤدى إليه لأحدث من الفساد أكثر من كل ما تقدمه من الأنظمة ؛ وإذا وجد العامل أن ما لديه من عمل لا يكفيه فإنه يذهب إلى أى جهة تصادفه ، ويقبض على الغادين والرائحين ؛ وقد يطوف بالمكان الواحد أكثر من عشرين مرة ، ولا يهدأ له بال حتى يصل إلى تقييد جميع السكان بحيث لا يفلت منهم أحد ؛ وهكذا وقع ما قاله النبى دانيال والرسول يوحنا : « كل الناس طُبعوا بطابع هذا الحيوان على أيديهم وصدورهم وظهورهم[1] » .

ومن الواضح أن البطريرك ديونيسيوس لا يتكلم هنا عن الختم والعلامات باعتبارها شيئاً عاديا . على أن شاعراً بصريا من العصر العباسى الأول يقول :

ختم الحبُّ لها فى عنقى ⁂ موضعَ الخاتم من أهل الذمم[2]

وقد حكى الجاحظ المتوفى عام ٢٥٥ هـ — ٨٦٩ م عن أحد الثقات الذين يُعْتَمَدُ عليهم أن من تمام آلة الخمّار أن يكون ذمّيًا مختوم العنق[3] ، وقد وُجدت حول مدينة همذان علامة من هذا النوع يرجع تاريخها إلى السنة الأولى من القرن الرابع[4] . وعندنا نصٌّ صريح على أنه كانت تكتب لأهل الذمة فى الربع الأول من القرن الرابع براءةٌ مختومة عند أدائهم الجزية[5] . ولم يكن المترهّبون المسيحيون يُعفون من الجزية إلا إذا كانوا مساكين يُتَصَدَّق عليهم كباقى المساكين[6] ؛ وهذا كان من حيث المبدإ العام والوجهة النظرية ؛ ذلك

---

(١) Dionys v. Tellmachre, ed Chabot, S. 148 f.

(٢) الأغانى ج ٣ ص ٢٦ ؛ وهذا البيت لبشار بن برد .

(٣) البيان والتبيين للجاحظ ج ١ ص ٤١ . انظر ما يلى .

(٤) Mitteil. aus der Samml. Rainer II/III, S. 176 .

(٥) المروج للمسعودى ج ٩ ص ١٤ — ١٥ .

(٦) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٧٠ .

أنه فى مصر عام ٣١٢ هـ — ٩٢٤ م « أخذ الرهبانُ والأساقفةُ بأداء الجزية ، فأخذت الجزية منهم ، ومن الضعفاء والمساكين ومن جميع الديارات بأسفل مصر والصعيد ، ومن رهبان طور سيناء ؛ وسافر قوم من الرهبان إلى العراق واستغاثوا بالمقتدر ، فكتب لهم ألا تُؤخَذَ الجزيةُ من الرهبان ولا من الأساقفة ... وأن يجرى أمرهم على ما كانوا عليه »[١] . على أنه فى عام ١٦٦٤ م كان يُعفى من الجزية بمصر : « جميعُ الأوربيين والرهبان المتبتلين من المسيحيين والبطريرك وجميع الأتراك (أى المسلمين) »[٢] . ولم يكن أخذ الجزية أرحم من غيرها من الضرائب ، وإن كانت الشريعة الإسلامية قد أمرت بعدم القسوة فى تحصيلها ، فقد نُهى فى الإسلام عن اتباع الأساليب القديمة القاسية ، من تعذيب ، أو تكليف أصحابها مالا يطيقون ، أو إقامتهم فى الشمس وصبّ الزيت على رؤوسهم ونحو ذلك ؛ وإنما أجاز الفقهاء حبس أهل الذمة حتى يؤدوها[٣] .

وقد وُجدت فى بلاد الإسلام من أول الأمر تعليماتٌ خاصة باللباس ؛ فقد أمر هارون الرشيد عام ١٩١ هـ — ٨٠٧ م بأن يُؤخذ أهلُ الذمة فى مدينة السلام بمخالفة هيئتهم هيئة المسلمين فى لباسهم وركوبهم ، فأخذوا بأن يجعلوا فى أوساطهم الزنارات مثل الخيط ، وبأن تكون قلانسهم مضرّبة ، وأن يجعلوا شراك نعالهم مثنيّة ، وأن يتخذوا على سروجهم فى موضع القرابيس مثل الرمانة من خشب ، وتُمنع نساؤهم من ركوب الرحائل ، ولا يركبنّ يهودى ولا نصرانى على سرج ، بل على أكاف[٤] . وكان اليهود فى القرن الثانى (الثامن الميلادى) يلبسون

(١) يحيى بن سعيد ص ١٨١ .
(٢) M. Wanslebs : Beschreibung von Aegypten, S. 57
(٣) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٧١ .
(٤) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٧١٣ ، كتاب الخراج ص ٧٥ .

زاطيل طويلة شبّهها بعض الشعراء بالأميال الطوال أو بالمقاعيد على رؤوس القرود[1]. وكان النصارى فى ذلك الوقت يلبسون البرانس، ولكن لما صارت القلانس الطوال عند المسلمين لباساً قديماً لبسها النصارى وبقيت خاصة بهم[2].

أما اللون فلم يصلنا فى التعليمات القديمة أن أحداً أُلزم باتخاذ لون معين؛ ويظهر أن هذه المسألة تُركت للعادات المحليّة، ويصف الجاحظ (المتوفى عام ٢٥٥ هـ — ٨٦٩ م) عادة العراقيين فيقول: «من تمام آلة الخمّار أن يكون ذمّيًّا، ويكون اسمه آذين أو مازيلدا أو أزدانقاذا أو ميشا أو شلوما، ويكون أرقط الثياب مختوم العنق»[3]. وقد حدث فى عهد هارون الرشيد أن ولى القضاء محمد بن مسروق، فتحامل على أهل مصر، فأساءوا عليه الذكر والثناء، ودعوا عليه فى المسجد الجامع، فوقف على باب المقصورة غير خائف، وقال بأعلى صوته: أين أصحاب الأكسية العسليّة؟ أين بنو البغايا؟ لِمَ لا يتكلم متكلمهم بما شاء حتى يرى ويسمع؟ فما تكلم أحد بكلمة»[4]، وقد صدر أمر المتوكل فى عام ٢٣٥ هـ — ٨٤٩ م بأخذ النصارى وأهل الذمّة بلبس هذه الطيالسة العسلية؛ ومن أراد لبس قلنسوة مثل قلنسوة المسلمين فليَجْعَلْ عليها زِرَّيْن؛ وكذلك أمروا بأن يجعلوا على ما ظهر من لباس مماليكهم رقعتين، لونهما يخالف لون الثوب الظاهر، وأن تكون إحدى الرقعتين بين يديه عند

(١) الكندى ص ٤٢٤، وكان لباس الرأس عند اليهود يسمى بمصر بُرطُلة، وكانت هذه فى الشرق جزءاً من أهبة الجاثليق. وفى سنة ١٠٣ هـ ألزم المنصور رعيته بلبس القلانس الطوال فشبهها أبو دلامة بدنان اليهود. (كتاب الأوائل لعلى دده مخطوط برلين ٩٣٧٢ ص ١٥٨ أ).

(٢) انظر المستطرف، على هامش مفيد العلوم طبعة مصر ١٣١٠ ص ٢٠٠.

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٤١.

(٤) الكندى ص ٣٩٠.

صدره ، والأخرى خلف ظهره ، وأن تكون كل واحدة من الرقعتين قدر أربع أصابع ولونها عسليًا ، وكذلك أمر بمنع مماليكهم من لبس المناطق وأمرهم بلبس الزنانير ؛ وبأن يُجعل على أبواب دورهم صور شياطين من خشب تفريقًا بين منازلهم ومنازل المسلمين[1] ، وفى عام ٢٣٩ هـ — ٨٥٣ م أمر المتوكل أن يقتصر أهل الذمة فى مراكبهم على البغال والحمر ، دون الخيل والبراذين[2] .

على أن هذه الأوامر المضحكة لم تثمر إلا قليلا ؛ وكان أهل الذمّة يأبون الخضوع لها بشجاعة ، وفى سنة ٢٧٢ هـ — ٨٨٥ م ثار عامة بغداد على النصارى لأنهم خالفوا وركبوا الخيل ، وهُدمت فى هذا الشغب كنيسة كليل يشو[3] (إكليل يسوع) ؛ وكذلك نجد الشاعر ابن المعتز يشكو حوالى عام ٢٩٠ هـ من مغالاة النصارى فى البغال والسروج ، ومن تحكّمهم فى المسلمين ؛ ويعتبر هذا من علامات ظهور المسيخ الدجّال[4] . وقبل أول القرن الرابع بأربع سنين عادت القوانين الخاصة باللباس إلى الظهور ، وشُدِّدَ فى أمرها ، ثم لم نسمع عن مثلها شيئًا فى القرن الرابع كله ؛ فقد نامت ولم تظهر إلا عندما قوى أمر أهل السنّة فى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) حيث عادت بشكل جدى .

---

(١) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ١٣٨٩ وما بعدها . انظر المقريزى (الخطط) ج ٢ ص ٤٩٤ حيث يقول : على دراريعهم بدلا من على ذراريهم . (أبو المحاسن ج ٢ ص ١٧٤ — ١٧٥) . وكان الصابئة أيضا لباس ذو لون خاص (يتيمة الدهر ج ٢ ص ٤٥) . وقد حدث لأول مرة فى الغرب عام ١٢١٥ م فى مؤتمر لاتيران أن طُلب إعداد علامة خاصة اليهود ، ولعل هذا أتى من معرفة الغربيين بأنظمة الشرق

(٢) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ١٤١٩ ، ويحكى بنيامين (ص ٢٤) أن اليهود كانوا يمنعون فى القرن الثانى عشر الميلادى من ركوب الخيل بالقسطنطينية .

(٣) Elias Nisibenus, S. 188. ؛ ويحكى الطبرى تهديم العامة للبيع فى حوادث سنة ٢٧٢ هـ .

(٤) ديوان ابن المعتز طبعة مصر ١٨٩١ ج ٢ ص ٩ ، قارن النجوم الزاهرة طبعة ليدن ج ٢ ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

وفى عام ٤٢٩ هـ — ١٠٣٧ م صدر توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة ملابس يُعرفون بها عند المشاهدة ، واستدعى لذلك جاثليق النصارى ، ورأس جالوت اليهود فى جمع حافل من الأشراف والوجوه ، فقالوا : السمعَ والطاعةَ[١] .

وظهر فى هـذا العصر لأول مرة منعُ أهل الذمة من تعلية بيوتهم على أبنية المسلمين ؛ فإن ملكوا بيوتا عالية أُقِرُّوا عليها ، ومُنعوا من الإشراف منها على المسلمين وأهل الذمة[٢] . وأول من ذكر هذا فيما أعلم هو أبو الحسن الماوردى المتوفى عام ٤٥٠ هـ — ١٠٥٨ م . وقد سرت هذه الفكرة بعد ذلك إلى الغرب ، فنجد البابا إنوسنت الثالث يشكو من أن اليهود بنوا فى مدينة سِنِس كنيسة لهم تعلو على كنيسة مسيحية مجاورة لها[٣] .

ولم يكن الاستهزاء والبغضاء بين الأديان أقلّ منه بين الأجناس ؛ ومن أمثلة ذلك أن اليهود وُصفوا بأنهم أنتن خلق الله فِناءً[٤] ، وكذلك وُصف النصارى بشدة السكر وخصوصاً غداة عيد الفصح[٥] ، وبأن راهباتهم وشمامستهم ضعفاء الفضيلة . وكذلك يُرمى الصابئة بأنّ بينهم من المعاداة ما لا يكون بين غيرهم ، وأن بعضهم يسعى فى بعض ، ويقبّح عليه ما وجد إلى ذلك سبيلا[٦] . وكان المسلمون المثقّفون يعلمون حقا أن المسيحية قد حثّت على المحبة ورقّة القلب أكثر مما حثت على ذلك جميعُ الديانات ؛ ولكنهم كانوا يرون أن النصارى قلّما يعملون

---

(١) المنتظم ص ١٩٢ جـ ٨ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٤٢٨ . وقد بين الماوردى أن الأصل فى ذلك المنع من الإشراف على منازل الناس .

(٣) انظر Caro, I, 296 .

(٤) انظر مثلا أدب الكاتب لابن قتيبة طبعة مصر ١٣٠٠ هـ ص ٢٦ .

(٥) يتيمة الدهر ج ٣ ص ٩٢ حيث يتمثل شاعر بسكر النصارى فى هذا اليوم .

(٦) أخبار الحكماء للقفطى ص ٣٩٨ من الطبعة الأوربية .

بذلك ؛ يقول الجاحظ : « وكلُّ خِصاه فى الدنيا فإنما أصلُه من قِبَل الروم ؛ ومن العجب أنهم نصارى ، وهم يدَّعون من الرحمة والرأفة ورقة القلب والكبد ما لا يدعيه أحد من جميع الأصناف ، وحَسْبُكَ بالخِصاء مُثْلةً وحسبك بصنيع الخاصى قسوةً »[1] ؛ وكذلك تكلَّمَ البيرونى فى صدد كلامه عن العقوبات والكفَّارة عند الهنود عن فلسفة نبيلة بينهم فهو يقول : « مثال الحال فيهم على شبيه بحال النصرانية فإنها مَبنيَّة على الخير وكفِّ الشر ، من ترك القتل أصلاً ، ورمى القميص خلف غاصب الرداء ، وتمكين لاطم الخدّ من الخدّ الأخرى ، والدعاء للعدو بالخير ، والصلوات عليه ؛ ومى لعمرى سيرة فاضلة ، ولكن أهل الدنيا ليسوا بفلاسفة كلهم ؛ وإنما أكثرهم جُهَّال ضُلَّال ، لا يُقوِّمهم غيرُ السيف والسوط ، ومنذ تنصَّر قسطنطينوس المظفَّر لم يسترح كلاهما من الحركة ؛ فبغيرهما لا تتمُّ السياسة »[2].

ومن الأمور التى نعجب لها كثرةُ عدد العمال والمتصرِّفين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ؛ فكان النصارى هم الذين يحكمون المسلمين فى بلاد الإسلام[3] ؛ والشكوى من تحكيم أهل الذمة فى أبشار المسلمين وأموالهم شكوى قديمة[4] ؛ ويحكى عن عُمَرَ بن الخطاب أنه لما عرف أن لأبى موسى الأشعرى كاتباً نصرانيا ضرب فخذه ، وقال : ألا اتخذْتَ رجلاً حنيفاً ، وكان عُمَرُ أيضاً يأبى أن يتخذ الكتَّاب من النصارى أو اليهود[5] . وقد قُلِّد ديوان جيش المسلمين لرجل

---

(١) كتاب الحيوان طبعة مصر ١٩٠٧ ص ٥٦ .

(٢) كتاب تحقيق ما للهند من مقولة طبعة سخاو ص ٢٨٠ .

(٣) فيما يتعلق بالشام انظر المقدسى ص ١٨٣ ، وفيما يتعلق بمصر انظر يحيى بن سعيد ص ١٠٢٢ .

(٤) عيون الأخبار لابن قتيبة طبعة بروكلمن سنة ١٨٩٩ ص ٩٩ .

(٥) نفس المصدر المتقدم ص ٦٠ .

نصرانى مرتين فى أثناء القرن الثالث ، فوجّه القوم الوزير لأنه « جعل أنصار الدين وحماة البيضة يقبّلون يديه ويمتثلون أمره »[1] . وكان المتصرفون النصارى واليهود يقسمون اليمين ، شأنهم شأن المسلمين ؛ وقد جاءت فى كتاب ديوان الإنشاء الذى أُلِّف عام ٨٤٠ هـ — ١٤٣٦ م صيغة اليمين الذى كان يقسمه اليهود فى ذلك العهد ؛ وذكر أيضاً أن أوّلَ من استحدث هذه الأيمان لأهل اليهودية الفضلُ بن الربيع وزير الرشيد ، أحدثها له كاتب عنده ، ومنها استُنبِطَت هذه الألفاظ[2] .

وكانت الحركات التى يُقصد بها مقاومة النصارى موجّهة أولا إلى محاربة تسلُّط أهل الذمة على المسلمين ، وسيطرة أهل الذمة شىء لا يحتمله المسلم الحق . وفى عام ٢٣٥ هـ — ٨٤٩ م أمر الخليفة المتوكل ألا يُستعان بأهل الذمة فى الدواوين وأعمال السلطان التى تجرى أحكامهم فيها على المسلمين[3] ؛ فمن ذلك أمر بعزل النصارى عن مقياس النيل[4] ، ولكن هذا الخليفة نفسه بنى بعد ذلك بعشر سنين ، قصرَه المسمى بالجعفرى ، وأجرى إليه نهراً ، وصيّر النفقة عليه إلى دُلَيل بن يعقوب النصرانى[5] ؛ وفى عام ٢٩٦ هـ — ٩٠٩ م كان النصارى قد علا أمرُهم وغلبوا على الكتّاب ، فأمر المقتدر بما أمر به المتوكل من رفضهم واطّراحهم عن الخدمة[6] ؛ وفى هذه السنة نفسها أمر المقتدر ألا يُستخدم

---

(١) كتاب الوزراء ص ٩٥ .

(٢) كتاب ديوان الإنشاء مخطوط باريس رقم ٤٤٣٩ ص ١٣٠٣ ب — ١٣٠٤ ، وانظر. Fagnan, Rev. Ét. juives, 1910 S. 229 .

(٣) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ١٣٨٩ — ١٣٩٠ .

(٤) الولاة للكندى ص ٢٠٣ .

(٥) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ١٤٣٨ .

(٦) عريب ص ٣٠ .

أحد من اليهود والنصارى إلا في الطب والجَهْبَذة[١] ، ولكن أمر المقتدر كان ضعيف الأثر إلى درجة مضحكة ؛ فقد كان وزيره أبو الحسن علي بن الفرات يدعو أربعة من النصارى إلى طعامه كل يوم ، وكانوا في جملة الكتّاب التسعة الذين اختص بهم[٢] . وكان الكتّاب المسيحيون منتشرين في كل مكان حتى إن محمد بن عبد الله بن طاهر في القرن الثالث اتخذ له قهرماناً نصرانياً[٣] ، ولما أراد المقتدر أن يستوزر الحسين بن القاسم عام ٣١٩ هـ — ٩٣١ م راسله في أن يجتهد في إصلاح أعدائه ، فابتدأ بنفي رائق ، فكان يمضي إلى كاتبهم النصراني ويضمن له الضمانات ؛ ثم فعل ذلك بأصطفن بن يعقوب كاتب مؤنس ، وقال له : « إن تقلّدتُ الوزارة فأنت قَلَّدْتَنِيها » ، وكذلك فعل بغير هؤلاء من كتّاب النصارى[٤] . وكان الحسين بن القاسم يسعى دهره في طلب الوزارة ، وكان يتقرب إلى النصارى الكتّاب بأن يقول لهم : « إن أهلي منكم ، وأجدادي من كباركم ، وإن صليباً سقط من يد عبيد الله بن سليمان ، جدّي ، في أيام المعتضد ، فلما رآه الناس قال : هذا شيء تتبرك به عجائزنا ، فتجعله في ثيابنا من حيث لا نعلم » تَقَرُّباً إليهم بهذا وشِبْهه[٥] .

ولقد كان تقدير هذا الوزير صحيحاً ، ففي عهد المقتدر نفسه ، وهو الذي أراد

---

(١) أبو المحاسن طبعة ليدن ج ٢ ص ١٧٤ — ١٧٥ ؛ وكان النصارى في مصر مثلا يستخدمون كثيراً في أعمال الجهبذة ، كما تدل على ذلك أوراق البردي ، وفي عام ٣٤٩ هـ — ٩٦٠ م كان أحدهم يطبع البراءات بختمه الذي عليه الصليب . (انظر Karabacek, Mitteilungen II/III S. 168.) .

(٢) كتاب الوزراء ص ٢٤٠ .

(٣) كتاب الديارات مخطوط برلين المتقدم ص ١٠١ أ .

(٤) مسكويه ج ٥ ص ٣٥٢ .

(٥) غريب ص ١٦٤

اطّراح النصارى عن المناصب العامة ، تقلد هذا الرجل الذى كان يتقرّب إلى النصارى ويتملّقهم منصب الوزارة . وإلى جانب ما ذكرنا نجد أن رئيس المتآمرين على مؤنس المظفر كان مفلحاً الأسود الخادم ، وكان الأمر كله ، كما يقول عريب ، لهذا الخادم ولكاتبه النصرانى بشر بن عبد الله ، وكان بشر هذا مجبوباً[1] . وفى عام ٣٢٤ هـ — ٩٣٥ م مات أصطفن بن يعقوب النصرانى صاحب بيت مال الخاصة[2] . وكذلك ابتدأ علىّ بن بويه بأن اتخذ له كاتباً نصرانياً من أهل الرىّ[3] . ولما خرج الوزير عن الدولة إلى البصرة عام ٣٥٧ هـ — ٩٦٧ م استخلف أبا العلاء صاعد بن ثابت النصرانى بالحضرة[4] . وكذلك كان للخليفة الطائع (٣٦٣ — ٣٨١ هـ = ٩٧٣ — ٩٩١ م كاتبٌ نصرانى[5] . وفى النصف الثانى من القرن الرابع اتخذ كل من عضد الدولة (المتوفى عام ٣٧٢ هـ — ٩٨٢ م) فى بغداد والخليفة العزيز فى القاهرة وزيراً نصرانيا . وقد استأذن نصر بن هارون وزير عضد الدولة سيّدَه فى عمارة البيع والديرة وفى إطلاق المال لفقراء النصارى ، فأذن له[6] . وقد أفتى بعض فقهاء الإسلام الكبار بأنه يجوز أن يكون وزير التنفيذ لا وزير التفويض من أهل الذمة[7] وقد ولّى المأمون على مدينة بوره بمصر عاملا مسيحيا ، فكان إذا

---

(١) عريب ص ١١١ — ١١٢ .
(٢) الأوراق للصولى ص ٩٦ .
(٣) مسكويه ج ٥ ص ٤٦٤ — ٤٦٥ .
(٤) مسكويه ج ٦ ص ٣١٠ .
(٥) ديوان ابن الحجاج ج ١٠ ص ١٨ .
(٦) مسكويه ج ٦ ص ٥١١ ؛ وابن الأثير ج ٨ ص ٥١٨ .
(٧) وزير التنفيذ لا يباشر الحكم ولا يقلد العمال ولا يدبّر الجيش ؛ أما وزير التفويض فهو الذى يفوض السلطانُ إليه تدبيرَ المملكة برأيه ، وهو يشارك السلطان فى حكمه ، وليس وزير التنفيذ إلا سفيراً بين السلطان والرعية . انظر كتاب العقد الفريد لأبى سالم محمد بن طلحة المتوفى عام ٦٥٢ هـ ص ١٤٧ من طبعة مصر . [المترجم]

جاء يوم الجمعة لبس السواد وتقلد بالسيف والمِنْطَقة ، وركب بِرْذوناً وقدّامه أصحابه ، فإذا وافى باب المسجد وقف ، ودخل خليفته ، وكان مسلماً يصلى بالناس ويخطب للخليفة ، ثم يخرج إليه[1] . وكان لخمارويه وزيرٌ نصرانى فاجتاز يوماً راكباً فتعرض له بُنَان الحمّال الصوفى وأنزله عن دابته ، وقال له : لا تركب الخيل ، فأمر خمارويه أن يُؤخذ بنانٌ ويُطرح بين يدى سبع ، فطُرح وبقى ليلته ، فلما جاء الصباح وجدوا بُنَاناً قاعداً مستقبلا القبلة ، والسبعُ بين يديه[2] .

وفى عام ٣٨٩ هـ — ٩٩٩ م توفى القاضى محمد بن النعمان ، فوُجد عليه مالٌ من أموال اليتامى وغيرهم ، فأرسل كاتب نصرانى فهداً ، فاحتاط على القاضى وشرع فى تغريم الشهود الذين كان القاضى أودع عندهم الأموال ، وأُلزم ابن القاضى ببيع ما خلفه أبوه للوفاء بالودائع[3] .

ومن العجيب أنه على الرغم من هذا الوضع الذى لم يكن طبيعيًا لا نجد المؤرّخين ، حتى المسيحيين منهم ، يذكرون إلا قليلا من المشاغبات بين المسلمين وأهل الذمّة فى القرن الرابع الهجرى ، وسأقصّها كما ذكروها : فى سنة ٣١٢ هـ — ٩٢٤ م ثار المسلمون بدمشق وهدموا كنيسة كبيرة ، وأخذوا منها زهاء مائتى ألف دينار من صلبان ذهب وفضة وكؤوس وصوَانٍ ونحوها ، ونهبوا دياراتٍ كثيرة ؛ وكذلك ثاروا بالرملة فهدموا كنيستين لِلمَلَكيّة وهدموا كنيسة قيسارية ؛ فرفع النصارى الأمر إلى المقتدر فوقّع لهم ببنيان هذه الكنائس[4] .
وكذلك ثار المسلمون بعسقلان ، فهدموا كنيسة كبيرة ، ونهبوا ما فيها ،

---

(١) يحيى بن سعيد ص ٧٤ ب .
(٢) أبو المحاسن طبعة ليدن ج ٢ ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .
(٣) القضاة للكندى ص ٥٩٦ ، ٥٩٧ .
(٤) يحيى بن سعيد ص ٨٠ أ ، والخطط للمقريزى ج ٢ ص ٤٩٤ .

وأحرقوها ؛ وعاضد اليهودُ المسلمين فى هدمها ، وكان اليهود يشعلون النار فى الحطب و يحرونه بالبكر إلى أعلى السقوف حتى يحرقوها و ينحل رصاصها فتقع العُمُد ، وقد خرج أسقف عسقلان إلى مدينة السلام متوسّلا لردّها ، فلم ينجح له سعى[1] . وفى سنة ٣٢٥ هـ — ٩٣٧ م ثار المسلمون فى بيت المقدس ونهبوا بعض الكنائس[2] . وفى سنة ٣٨١ هـ — ٩٩١ م استهزأ رجلان من المسلمين بمنجّم مسيحى لأنه لم يكن يحمل علامات النصارى . فشكا ذلك إلى رئيسه ، فسجنهما فشمتت بعد ذلك كنيستان ؛ وقد هدّأ الجاثليق هذه القصة بعد هدايا كثيرة[3] . ثم هاج المسلمون بعد ذلك ، لأنهم وجدوا رأس خنزير فى أحد المساجد ، وظنوا أن النصارى هم الذين رموه[4] . وفى عام ٣٩٢ هـ — ١٠٠٢ م ثار العامة بالنصارى فى مدينة السلام لمقتل أحد المسلمين ، ونهبوا بَيْعَةً وأحرقوها ، فسقطت على جماعة من المسلمين رجالا وصبيانا ونساء ، وكان الأمر عظيما[5] . وفى عام ٤٠٣ هـ — ١٠١٢ م توفيت بنت أبى نوح الأهوازى الطبيب زوجة أبى نصر ابن إسرائيل كاتب المناصح أبى الهيجاء ؛ فأخرجت جنازتها نهاراً ، ومعها الطبول والنوائح والزمور والرهبان والصلبان والشموع ؛ فقام رجل من الهاشميين فأنكر ذلك ، ورَجَم الجنازة ، فوثب أحدُ الغلمان بالهاشمى ، فضربه بدبوس على رأسه فشجّه فسال دمه ؛ وهرب النصارى بالجنازة إلى بيعة باب الروم ؛ فتبعهم المسلمون ، ونهبوا البيعة وأكثر دور النصارى المجاورة لها ؛ وثارت الفتنة بين غلمان

---

(١) يحيى بن سعيد ص ٤٨١ — ب .

(٢) نفس المصدر ص ٤٨٢ .

(٣) Barhebraeus Chron. eccles. III, 259.

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر ص ٢٦٢ ، وما يليها ، كتاب الوزراء ص ٤٤٣ ، والمنتظم لابن الجوزى ص ١٤٧ ب .

أبى الهيجاء وبين العامة ، ورُفعت المصاحف فى الأسواق ، وغُلّقت أبواب الجوامع ؛ وقصد الناس إلى دار الخليفة على سبيل الاستنفار ، فطلب الخليفةُ الكاتبَ من الناصح ، فامتنع فغاظ الخليفةَ امتناعُه ، وتقدّم بإصلاح الطيّار للخروج عن البلد ، وجمع الهاشميين إلى داره ، واجتمعت العوامُّ فى يوم الجمعة ؛ وقصدوا دار الناصح فذبح غلمانُه رجلاً ذُكر أنه علوى ، فزادت الشناعة ؛ وامتنع الناس من صلاة الجمعة ، وظفرت العامة بقوم من النصارى ، فقتلوهم وتردّدت الرسائلُ بين الخليفة وبين الناصح إلى أن بذلَ الكاتبَ النصرانى إلى دار الخلافة ، فكفَّ العامة عن ذلك ، ثم أُفرج عن الكاتب بعد قليل[1] وهذه الحوادث قليلة جداً بالقياس إلى بلاد المشرق كلها على سعتها . أما فى مصر فكانت العلاقات بين المسلمين والنصارى متوتّرة ؛ فقد كان فى مصر كنيسةٌ متحدة أمام الإسلام ، وكان بها شعبٌ له لغته الخاصة وشخصيته أمام العرب ، ولم يبدأ القبط فى ترك لغتهم القبطية إلا حوالى أواخر القرن الرابع[2] . وفى القرنين الأوّلين للهجرة لم تنقطع ثورات القبط ؛ بل تتابعت حتى أُخمدت آخرها عام ٢١٦ هـ — ٨٣١ م . وفى ذلك الوقت كان كل أهل الطبقة الوسطى بمصر نصارى ؛ وكان بين العرب والقبط

---

(١) المنتظم ص ١٦٩ آ .

(٢) ولعل أحسن ما يستشهد بهنا أن المقدسى ، وقد كان بمصر فى أواخر القرن الرابع ، يقول عن أهل مصر : إن ذمّتهم يتحدثون بالقبطية (ص ٢٠٣) ، على حين أن أسقف أشمون بمصر يقول فى كتابه سير البطاركة الذى ألفه بعد عام ٤٠٠ هـ — ١٠١٠ م بقليل : إنه استعان ببعض المسيحيين الأكفاء على نقل ما وجده من أخبار البطاركة بالقلم القبطى واليونانى إلى القلم العربى « الذى هو الآن معروف عند أهل هذا الزمان بإقليم ديار مصر لعدم اللسان القبطى واليونانى من أكثرهم » . (كتاب سير البطاركة لساويرس بن المقفع طبعة بيروت سنة ١٩٠٤ ص ٦) . على أن الشعر القبطى الشعبى الذى عرفناه من القرن العاشر الميلادى هو شعر دينى خالص كما رأيت ذلك من ترجمة العالمين H. Junker, A. Erman لهذا الشعر .

من قلة التفاهم ما كان بين اليونان والمصريين من قبل ، وذلك على الرغم من أن الأقباط قد أدخلوا منذ أول الأمر فى الحديث أحاديث يوصى فيها النبى بالأقباط خيراً ؛ ومن هذه الأحاديث ما يبيّن بكل جراءة الدورَ الذى يقوم به الكتّاب النصارى فى الدولة الإسلامية ، ففى حديث ذكروه : وهم (القبط) أعوانكم على عدوّكم وأعوانكم على دينكم ، قالوا : كيف يكونون أعوانا على ديننا يا رسول الله ؟ قال : يَكْفُونَكم أعمالَ الدنيا ، وتتفرّغون للعبادة »[1] ؛ ولقد قام الأقباط بهذا الدور خير قيام حتى إن أكثر الفتن التى وقعت بين النصارى والمسلمين بمصر نشأت عن تجبُّر المتصرفين الأقباط ؛ ولما جاءت انتصارات الروم على المسلمين حوالى منتصف القرن الرابع الهجرى كان لها صداها فى مصر ؛ فلما ورد الخبر بأن الروم دخلوا الشام عام ٣٤٩ هـ = ٩٦٠ م وقتلوا وخرّبوا ، هاج المسلمون على النصارى ، ووقعت صيحةٌ فى الجامع العتيق بعد صلاة الجمعة فهاج الرعاع ونهبوا كنيستين[2] . ولما غزا الإمبراطور نقفور جزيرة أقريطش فى العام التالى ووصل خبرُ ذلك إلى مصر ثار المسلمون وقصدوا كنيسة ميخائيل التى للملَكيّة بقصر الشمع فشمّعوها وخرّبوها ، وظلت مغلقة مدة طويلة وأبوابُها مطمورةٌ بالتراب[3] .

وقد أظهر خلفاء الفاطميين الأولون لأهل الذمة تسامحاً يُعجَب له ؛ إذ لا يُنتظر ذلك من قوم مثلهم ، لهم مذهبٌ خاص انفردوا به ، وخالفوا به جمهور المسلمين ؛ فقد كان للخلفاء الفاطميين أطباء من اليهود ، ولم يَحْتَجْ هؤلاء الأطباء إلى تغيير

---

(١) الخطط للمقريزى ج ١ ص ٢٤ — ٢٥ ، وكتاب تاريخ الشيخ أبى صالح الأرمنى ص ٢٨ ب نقلا عن كتاب فضائل مصر .

(٢) يحيى بن سعيد ص ٩٢ ا .

(٣) نفس المصدر ص ٩٢ ب

دينهم[١] ؛ وعظُم نفوذُهم حتى صار لا يُعمل شيء فى بلاط المعز إلا بمعونة اليهود ؛ عرف ذلك الوزيرُ الداهيةُ ابنُ كلس الذى كان يهوديا ، فأسلم وصار يتحيز إلى إخوانه فى الدين من قبل[٢] . وكانت النزعة العقلية فى مذهب الإسماعيلية واعتقادهم بإمكان إقامة الدليل النظرى عليه مما مهّد للمناقشة العلنية بين المسلمين والنصارى لأول مرة فى تاريخ الإسلام[٣] . وفى عهد العزيز بالله زاد بلاط الخليفة فى إكرام النصارى ؛ وذلك أنه كان للعزيز أصهارٌ مسيحيون منهم أرسنس خال السيدة ابنة العزيز بالله ، وقد صُيِّر بطريركا على بيت المقدس ، وصُيِّر أخوه أرمانيوس مطراناً على القاهرة ومصر ، وكان لهما جميعاً محلٌّ لطيف عند العزيز وتقدُّمٌ فى مملكته[٤] . فلا عجب بعد هذا أن نجد الشاعر الحسن بن بشر الدمشقى يقول تعريضاً بهذه الحالة :

تنصّرْ ، فالتنصرُ دين حق عليه زماننا هـــذا يدلُّ
وقُلْ بثلاثة عزُّوا وجـــلّوا وعَطِّلْ ما ســواهم فهو عطل
فيعقوب الوزير أبٌ وهذا الـــعزيز ابن وروح القدس فضل

ولما شكا الفضل إلى العزيز أمرَ هذا الشاعر وطلب معاقبته امتعض منه ، إلّا أنه قال : أعف عنه ، فعفا عنه ؛ ثم دخل الوزير على العزيز وشكا إليه أيضاً ، فقبض على الشاعر ثم أطلقه[٥] . ثم إن هذا الخليفة نفسه استوزر

---

(١) Graetz : Gesch. der Juden V, 4. Aufl. S. 266.

(٢) De Goeje : ZDMG, 52, S. 77 نقلا عن ابن الجوزى (مخطوط Bodl. Uri. 679 Jahr 380.

(٣) Guyard, Grand Maitre des Assassins, S. 14.

(٤) يحيى بن سعيد ص ١٠٨ .

(٥) ابن الأثير ج ٩ ص ٨٢ .

بعد ذلك عيسى بن نسطورس النصرانى ، واستتاب بالشام يهودياً اسمه منشا ؛ فاعتزّ بهما النصارى واليهود ، وآذوا المسلمين ؛ فكتب أهل مصر رقعة وجعلوها فى يد صورة عملوها من الورق ، وأقعدوا الصورة فى طريق العزيز والرقعة بيدها ، وفيها : بالذى أعزّ اليهود بمنشا والنصارى بعيسى بن نسطورس ، وأذلّ المسلمين بك إلاّ كشفتَ ظلامتى ! فلما رآها العزيز علم ما أريد ، فقبض على الرجُلين وصادرهما[1] . وفى عهد هذا الوزير النصرانى وقعت فتنة بين المسيحيين والمسلمين وذلك أنه لما خرج الإمبراطور باسيليوس إلى الشام افتتحها فى عام ٣٨٦ هـ — ٩٩٦ م برز العزيز فى سائر جيوشه وأظهر العزم على غزو بلاد الروم ، وأمر عيسى بن نسطورس بإنشاء أسطول يسير معه ؛ فلما تم إعداده وقعت فيه نار فى اليوم الذى عزم فيه العزيز على السير ، واتهم الرعيةُ تجّار الروم الواردين بالبضائع إلى مصر بإحراقه ، فثار العامة وقتلوا منهم مائة وستين رجلا ، ثم تحوّلوا عن الروم إلى نهب كنائس النصارى ، وجُرح فى هذا الشغب أسقفُ النسطوريين جراحات مات فيها . وقد أعاد الوزير النظام إلى نصابه واعتقل ثلاثة وستين من النهّابة ، وأمر العزيز بإطلاق ثلثهم وضرب ثلثهم وقتل ثلثهم ، وذلك بأن كتب رقاعاً على بعضها : تُضرَب ، وعلى بعضها تُقتل ، وعلى بعضها تُطلَق ؛ وأمر كل واحد من النهّابة أن يأخذ رقعة منها بعد أن وُضعت تحت إزار ، فكان يُعمل به بحسب ما يخرج فى يده[2] . وفى عام ٣٩٣ هـ — ١٠٠٣ م بدأت

---

(١) نفس المصدر ص ٨١ — ٨٢ .

(٢) يحيى بن سعيد ص ١١٢ ب — ١١٣ ا ، ويحكى المقريزى (الخطط ج ٢ ص ١٩٥ — ١٩٦) هذا باختصار ، ولكنه يزيد على ذلك أنه طيف بمن أُطلق ، وفى عنق كل واحد رأسُ رجل ممن قتل من الروم . ولا نجد مثلا آخر لهذه العقوبة فى القرن الرابع .

علامات العاصفة التي أثارها تعصب الخليفة الحاكم بأمر الله[1] . ولما رأى العامة أن العنان قد أرسل لهم ، بدأوا يهدمون الكنائس ، و بنى الخليفة مكانها مساجد ، منها الجامع الأزهر المشهور ؛ ثم أعاد الحاكم قوانين الباس القديمة على أشد صورها ، فألزم النصارى أن يعلقوا في أعناقهم صُلبانا من الخشب ؛ ومُنعت مواكبهم العامة ، وحُظِر عليهم ضرب النواقيس ؛ وأمر ألا يظهر صليبٌ ولا تقع عليه عينٌ ؛ فنُزعت الصُّلبان من الكنائس وطُمست آثارُها من ظاهر البيع والكنائس . وأُتلفت الكنائس الكبرى مثل كنيسة القبر بالقدس ودير القصير الكبير المبنى على سفح جبال المقطم ؛ وقد انتهك المسلمون حرمة المقبرة الكبرى في هذا الدير ؛ ولكن الحاكم لم يُرِدْ ذلك ، وقد أمر بمنعه بمجرد علمه به . ورغم هذا كله استوزر الحاكم منصور بن سعدون النصراني ، واتخذ لنفسه أطباء نصارى طول هذه المدة . وقد تقدم بإثبات أسماء سائر المسلمين المتطلّبين والمتصرّفين من الكتّاب الذين يصلحون للخدمة في دواوينه ليستعيض بهم عن النصارى . « وكان سائر كتابه وأصحاب خدمته وأطباء مملكته نصارى إلا نفراً يسيراً من الكتّاب » ؛ ثم كثرت الشناعات السيئة في النصارى ، فاجتمع سائر من بمصر من الكتّاب والعمال والأطباء وغيرهم من أساقفتهم وكهنتهم وتوجهوا إلى قصره في يوم الخميس ثاني عشر ربيع الأول سنة ٤٠٣ هـ (١٠١٢ م) ، وكشفوا عن رؤوسهم من باب القاهرة ، ومشوا حُفاةً باكين مستغيثين إليه يسألونه العفو

---

religion des Druses, CCLXXVIII ff.) ، ولكن دي ساسي لم يرجع إلى تاريخ يحيى بن سعيد معاصر الحاكم ، وهو الذي أكمل تاريخ يحيى بن البطريق ، وهو مؤرخ ثقة معتدل . وفي هذا الكتاب مادة منتظمة عن هذه الحوادث بحسب ترتيبها التاريخي لأول مرة ، أما ما كتبه المؤرخون المعاصرون الآخرون مثل الأسقف سويرس (Severus) فهو أشبه [illegible]

والصفح ، ولم يزالوا فى طريقهم يقبّلون التراب إلى أن وصلوا إلى قصره ، وهم على تلك الحال ؛ فأنفذ إليهم أحدَ أصحابه ، وأخذ منهم رقعة كانوا قد كتبوها يلتمسون فيها عفوه عنهم ؛ ثم عاد الرسول إليهم وردّ عليهم ردًّا جميلا ، ووعدهم بما اطمأنت له قلوبهم ؛ فلما كان يوم الأحد النصف من شهر ربيع الآخر أمروا بتعظيم الصلبان التى فى رقابهم ، وأن يجعلوا طولها ذراعاً ملكياً فى عرض مثلها ، وأن يكون سُمكها إصبعاً ، وأمر اليهود أن يعلّقوا فى أعناقهم أيضاً أكرَ خشب من خمسة أرطال إشارةً إلى رأس العجل الذى عبدوه سالفاً ؛ وتهدد النصارى ، وكثر الإرجاف بهم ، فأسلم كثير من شيوخ الكتاب والمتصرّفين ، وتبعهم خلقٌ من عوام النصارى ؛ وتلاحقوا فلم يبق منهم إلا نفر يسير ؛ ولم تزل الطرقات أياماً عدة لا يُرى فيها نصرانى . على أن كثيراً ممن أسلموا إنما تظاهروا بالإسلام تظاهُراً ،

، محسن بن بدوس الذى قتل عام ٤١٥ هـ — ١٠٢٤ م وهو يلى بيت المال

ـثـ ، فقد قيل إنه لما قُتل وجد أغلف لأنه كان نصرانياً ، وكان قد ظاهر عند إسلامه أنه أحضر الختان وختنه ، ولم يكن من ذلك شيء[1] . أما اليهود فإنهم تمسكوا بدينهم ولم يُسْلِمْ منهم إلا نفرٌ يسير ، وكذلك النصارى الذين فى بقية البلاد ، فلم يُسْلِمْ منهم فى بقية أعمال المملكة إلا قليل ، وهُدمت ألوف كثيرة من الكنائس والأديرة واستُخرِج من المتولّين أمرها من النصارى فى كل بلدة ما دُفع إلى الفَعَلة الذين قاموا بهدمها ؛ وأتى على جميع أديرة المملكة إلا الدير القديم المجاور للإسكندرية والديرة القريبة منه ، لأن بعض قبائل العرب دافعوا عنها لمنافع لهم فيها . وأوعز بهدم دير طورسيناء ، وأقطعه الحاكم لرجل توجه إليه ،

---

(١) انظر حكاية المسبّحى (المتوفى عام ٤٢٠ هـ — ١٠٢٩ م) التى ذكرها بكر
C. H. Becker, Beitrage Zur Geschichte Aegyptens I. 8

فـكان من حكمة المترهّب فيه أنه أحسن اقاء الرجل وسلّمه جميع آلات الدير ، وتلطّف فى إفهامه أن هدمه يصعب عليه وعلى غيره لحصانته ووثاقة بنيانه ، وأنه يحتاج فى هدمه إلى نفقات تفوق ما يحصل له منه ، فترك الرجل التعرُّضَ له .

ولـكن الحاكم لم يستمر على هذا الاضطهاد ، فلما وصلت إلى أنفه رائحةُ المذهب الدرزى الذى كان قد ظهر حديثاً ومال إليه وأراد أن يُقوِّيه على رغم معارضة المتمسكين بأصول الإسلام الأولى لم يعد لديانات أهل الذمة ما كان لها من أثر فى نفسه ؛ ففى عام ٤١٠ هـ — ١٠١٩ م رُفع إليه عدة مرات أن النصارى يجتمعون فى بيوتهم ويقدّسون ويصلون ويحضر معهم جماعة من الذين أسلموا فيشاركونهم فى أخذ القربان ، فلم ينـكر ذلك وأعرض عن كلام الساعين . وفى هـذا العام نفسه أعاد جميع الأوقاف المقبوضة التى كانت برسم دير طورسيناء ، كما أذن بعمارة دير القصير وأطلق ما كان برسمه من الأوقاف[١] .

وفى عهد الخليفة الظاهر الذى جاء بعد الحاكم عاد كل شىء إلى ما كان عليه ، فعاد النصارى إلى التظاهر بأعيادهم وخروج الباغوث إلى كنائسهم التى فى ظاهر المدينة والقاهرة ، والخليفة بمصر يحضر لمشاهدة اجتماعاتهم ويتقدم بصيانتهم[٢] . وخفّفوا الغيار الذى كان عليهم ، ولم يبق من ذكر عهد الخليفة المجنون إلا لباسُ زِنار أو عمامة سوداء ، وهى التى يلبسها المسيحيون منذ ذلك الحين[٣] .

---

(١) يحيى بن سعيد ص ١٢١ ب — ١٢٣ ، ص ١٣١ ا — ١٣١ ب .

(٢) انظر القسم الخاص بالأعياد .

(٣) يحيى بن سعيد ص ١٢٢ ب ، ٥ ص [illegible] حين وآخر ، فى ذلك أن السلطان الناصر بن قلاوون فى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) أمر أن يلبس النصارى العمائمَ الزرق ، واليهودُ العمائمَ الصفر ، والسامرة العمائم الحمر (كتاب الأوائل لعلى دده ، مخطوط برلين المتقدم الذكر ص ١٠٩) ، ولا يزال السامرة بفلسطين يلبسون العمائم الحمر الى اليوم .

وقد ولى الوزارة بالقاهرة منذ عام ٤٣٦ ه إلى ٤٣٩ ه = ١٠٤٤ إلى ١٠٤٧ م أبو نصر صدقة بن يوسف الفلاحى ، وكان يهوديا فأسلم ؛ وكان يدبر الدولة معه أبو سعد التسترى اليهودى ولذلك قال الشاعر المصرى الحسن بن خاقان :

يهودُ هـذا الزمان قد بلغوا　　غايةَ آمالهم وقـد ملكوا
العزُّ فيهم والمال عندهمو　　ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر إنى نصحت لكم　　تهوّدوا ، قد تهوّد الفلك[1]

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ج ٢ ص ١١٢ .